

بسم الله الرحمن الرحيم  
١١٤



# الجمهورية العربية السورية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : السبت ١٤ ربيع الاول سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ٧ تموز سنة ١٩٦٦ م . العدد ١٩٣٣

## الفهرس

١١٧٣	قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز	١٩٦٦ (٣٩) لسنة
١١٧٥	قانون تصديق اتفاقية الامتياز بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة القليات السياحية الأردنية المساهمة المحدودة	١٩٦٦ (٤٠) لسنة
١١٨٢	قانون صندوق قروض البلديات والقرى	١٩٦٦ (٤١) لسنة
١١٨٦	قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية	١٩٦٦ (٤٢) لسنة
١١٩١	نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (تنظيم العمل) لسنة ١٩٦٦	١٩٦٦ (٤٣) لسنة
١٢٠٢	نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (اجتماعات اللجنة) لسنة ١٩٦٦	١٩٦٦ (٤٤) لسنة
١٢٠٤	نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (التنظيف) لسنة ١٩٦٦	١٩٦٦ (٤٥) لسنة
١٢٠٦	نظام الملاوة الفنية للمهندسين الزراعيين	١٩٦٦ (٤٦) لسنة
١٢٠٨	نظام الاقراض لمؤسسة الاسكان	١٩٦٦ (٤٧) لسنة
١٢١١	نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار	١٩٦٦ (٤٨) لسنة
١٢١٦	نظام كلية التمريض الاردنية واستخدام الممرضات القانونيات في وزارة الصحة	١٩٦٦ (٤٩) لسنة
١٢١٩	نظام مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة في وزارة الصحة	١٩٦٦ (٥٠) لسنة
١٢٢٢	نظام معهد تدريب القنود الطبية	١٩٦٦ (٥١) لسنة
١٢٢٦	نظام معدل لنظام امتحانات شهادتي الدراسة الثانوية العامة والاعدادية	١٩٦٦ (٥٢) لسنة
١٢٢٧	نظام بالغاء النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦	١٩٦٦ (٥٣) لسنة
١٢٢٨	نظام بالغاء النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦	١٩٦٦ (٥٤) لسنة
١٢٢٩	نظام معدل لنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٣	١٩٦٦ (٥٥) لسنة
١٢٣٠	تعديل الاتفاقية الموقعة فيما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمعية العناية بالاطفال للكنترول البريطاني	١٩٦٦ (٥٦) لسنة
١٢٣١	أمر دفاع رقم (٣١) لسنة ١٩٦٦ صادر عن رئيس الوزراء	١٩٦٦ (٥٧) لسنة
١٢٣١	تصحيح خطأ مطبعي	

مطبعة القوات المسلحة الأردنية

هكذا سنأصل

## قانون تنظيم العمل في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/٨

نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦

## قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز

-----

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضباط التعزيز لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة البند (د) التالي الى الفقرة (١) :-

(د) الاطباء والعيادة والمهندسون والكيميائيون والبيطريون والفيزيائيون وحملات الشهادات الاختصاص في المعادن وعلم طبقات الارض والنفط واللاصاكي والطيران الذين يدخلون الجيش كضباط يعقود او خلالها لمدة محدودة او غير محدودة وينفصلون عن الخدمة لاستقلالهم او احوالهم على التقاعد او انتهاء مدة العقد او الاستغناء عن خدماتهم .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

٢٣- (أ) لا يجوز لضباط التعزيز مغادرة البلاد الى الخارج الا بعد الحصول على اذن من وزير الدفاع او من ينيبه ويعتبر كل من يخالف ذلك فاعراً ويعاقب بمقتضى قوانين وانظمة اقوات المسلحة ؛

(ب) على ضباط التعزيز بيان البلدة التي يقصدها والمنازل التي يمكن معها ابلاغهم اوامر القيادة العامة .

ج) على ضباط التعزيز اعطائهم الممثلين الاردنيين السياسيين او الممثلين العسكريين في الخارج من حين لآخر عندما يتفقدون في تلك البلاد .

١٩٦٦/٦/٨

## احمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون  
البلدية والقروية  
قاسم الرباوي

وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير العدلية بالوكالة  
عبد الوهاب الحياي

رئيس الوزراء  
وزير الدفاع  
وصلي النبل

وزير التربية والتعليم  
دوقان المختاروي

وزير الصحة  
احمد ابو قورة

وزير المواصلات  
بشرق ووبريد  
فضل الدلقموني

وزير الاعمال  
عبد الحميد شرف

وزير المواصلات / ميناء طيران سكك  
وزير المالية بالوكالة  
سعيد الدجاني

وزير الاقتصاد الوطني  
حاتم الزعبي

وزير الخارجية  
اكرم زعبي

وزير الانشاء والتعمير ووزير  
الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة  
انصاف كمال

وزير الزراعة ووزير  
الاشغال العامة بالوكالة  
اسماعيل حجازي

هكذا من الأجل

## قانون تصديق اتفاق الامتياز

بمقتضى الفقرة (١) من المادة ٩٤ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/١١

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي وتأسر باصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واصفائه الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦

## قانون تصديق اتفاق الامتياز

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون تصديق الامتياز المقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
المادة ٢ - يعتبر الاتفاق المقود بين الحكومة وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحاً ونافلاً بالنسبة لجميع العايات المتوخا منه .  
المادة ٣ - خلافاً لاحكام قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ وتبديلاته يحق لشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة تعاظم اعمال النقل السياحي في جميع انحاء المملكة .  
المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مكمون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٦/١١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة	رئيس الوزراء
البلدية والقروية	الوزراء ووزير البلدية بالوكالة	وزير الدفاع
قاسم الرغايوي	عبد الوهاب المجالي	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات
التربية والتعليم	الصحبة	برق ويريد
ذولقان الهنداوي	احمد ابو قرة	فضل الدلقموني
وزير	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير
الاعلام	ووزير المالية بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الزعبي
وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير الزراعة ووزير
الخارجية	الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	الاشغال العامة بالوكالة
اكرم زهير	لهفت كمال	اسماعيل حجازي

## اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

مكتبة الجامعة الاردنية  
رقم التسجيل ١١٧٥٠١  
رقم الترخيص  
التاريخ ٢١ يونيو ١٩٨٥

تمشيا مع الحاجة الى توفير وسائل نقل سياحية حديثة تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها ،

وسمياً وراء القوائد والمكاسب التي يجنيها البلاد من ايجاد شركة ذات امتياز تنولي اعمال النقل السياحي ، فقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة ، على ما يلي :-

### المادة الاولى

#### تعريف

تدل الكليات والعبارات التالية حيثاً وردت بهذا الاتفاق على ما يلي :-

- ١ - الحكومة - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .
- ٣ - السلطة - سلطة السياحة .
- ٤ - الشركة - شركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة ومركزها القدس المسجلة تحت رقم (٤٥) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٠ او اية شركة او هيئة اخرى تتحول اليها حقوق هذه الشركة وفق الاصول القانونية وبالشكل الذي لا يتعارض مع احكام هذا اتفاق .
- ٥ - مجلس الاداره - هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المفعول حق تولي شؤون الشركة وتسيير امورها ، والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .
- ٦ - النقل السياحي - نقل السياح الوافدين الى المملكة في رحلات منتظمة ، ولا يدخل ضمنه نقل الحجاج والسلاط ورحلات التوازي والجمعيات المحلية وما شابهها .
- ٧ - الانشاءات والممتلكات - جميع الاراضي والعقارات والباصات والسيارات والمعدات والادوات المملوكة للشركة وللأمانة لها للقيام باعمالها .
- ٨ - الشهر ، السنة - الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي .
- ٩ - القوة القاهرة - القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والعواصف والفيضانات والصراخ والاضطرابات والزلازل واي حدث اخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .

ويعتبر الفرد شاملاً للجمع ، والجمع شاملاً للفرد .

هكذا من المأهول

## المادة الثانية

منح الامتياز ومدته ومقاصده

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة خمس سنوات أخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ورئيس مجلس السلطة ، ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية : -

- ١ - القيام بجميع اعمال النقل السياحي بواسطة الباصات السياحية (البولمان) ضمن المملكة وفي حدود ما تقتضيه الشروط الواردة بهذا الاتفاق .
- ٢ - تمكك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي اعمال النقل السياحي .
- ٣ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

## المادة الثالثة

مسؤوليات الشركة وواجباتها

يختص في الشركة طيلة مدة الامتياز حق القيام باعمال النقل السياحي في جميع انحاء المملكة . ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز تأسيس اية شركة أخرى تدخل في غاياتها اعمال النقل السياحي ضمن منطقة الامتياز .

وتلتزم الشركة بمقابل هذا الحصر بضمان استغلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام على الوجه الامثل . ويتوجب عليها بشكل خاص تنفيذ ما يلي -

- ١ - تأمين كل الوسائل الكافية لسد حاجات النقل السياحي في المملكة وبشكل خاص الباصات السياحية ( Pullman ) التي تسير على البزيرين أو الدليل بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة السياحية على احسن وجه ممكن تتطلبه خطط التنمية السياحية التي تضعها وتعتمدها السلطة . ويشترط ان توافق السلطة على مواصفات هذه الباصات ولا يجوز للشركة ان تستعملها الا لاغراض النقل السياحي .
- ٢ - تسير خطوط النقل السياحي وتنظيم الرحلات السياحية داخل المملكة وخارجها ويتم تنسيق هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها . ويحق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات الى الاماكن السياحية والأثرية التي تحددها وذلك بعد اجرائها دراسة للجندوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان . كما يحق للسلطة في سبيل ذلك الاستعانة بغير باصات الشركة اذا وجدت ذلك ضرورياً .
- ٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما تحتاجه من باصات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الاسس والشروط التي تقرها السلطة من وقت لآخر لهذه الغاية .
- ٤ - تخصيص الشركة ٧٪ من ربحها الاجمالي لاستثماره في اعمال الدعاية السياحية يوزع على النحو التالي : -
  - أ - ٤٪ بحول السلطة لصرفه في الدعاية السياحية مباشرة من قبلها .
  - ب - ٣٪ تستثمره الشركة في الدعاية السياحية وفق الخطة التي تتفق عليها مع السلطة .
- ٥ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة فيما يتعلق بأعمال النقل فقط .

٦ - انشاء ثلاثة مواقف للباصات (Terminal) احدها في عمان والاخر في القدس والثالث في العقبة ، واقامة اماكن لتوفير التسهيلات اللازمة للسياح على طرق النقل السياحي وفق الترتيب الذي تضعه السلطة لهذه الغاية حسب متطلبات العمل والسلطة ان تقرر انشاء مواقف باصات أخرى (Terminal) وفق ما تقتضيه الخطة السياحية .

## المادة الرابعة

حق الاستملاك

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الاتفاق التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب هذه الاراضي والحقوق ، واذا لم يتم الاتفاق على ذلك ووجد الوزير بناء على تنسيب السلطة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لاعمال الشركة فيعمد عندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة المفعول والمتبعة بهذه الامور .

## المادة الخامسة

اجور النقل وارباح الشركة

- ١ - تقرر اجور النقل التي تتقاضاها الشركة بقرار مشترك يتخذ من قبل الوزير والسلطة وبعد التشاور مع مجلس ادارة الشركة بحيث تضمن تعريفة هذه الاجور ربحاً للشركة لا يتجاوز حده الاعلى بما في ذلك ضريبة الدخل وغيرها من الاحياطات والاقتطاعات القانونية الأخرى ١٦٪ من قيمة وأرباح الشركة المدفوع .
- ٢ - اذا زاد ربح الشركة عن الحد الاعلى المنصوص عليه بالفقرة السابقة تنفق الزيادة في مجالات تنشيط الحركة السياحية وبصورة خاصة اعمال النقل السياحي واقامة الاستراحات السياحية وتنفيذ برامج الدعاية السياحية وفق الترتيب الذي يتفق عليه بين السلطة والشركة . وفي حالة الاختلاف على ذلك يتوجب على الشركة وصد الرئاسة في حساب خاص يستغل بالطريقة التي يقرها الوزير ومجلس السلطة ، بالتشاور مع رئيس مجلس ادارة الشركة .

## المادة السادسة

للسلطة خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف على سير اعمال الشركة من اجل تأمين استثمار هذا الامتياز باولى واكمل شكل ممكن ، وعلى الشركة تزويد السلطة بجميع التقارير والمعلومات التي تتطلبها والتي قد تحتاج اليها لمقاصد هذا الاشراف ، وللمدير السلطة او من ينييه حق الاطلاع على جميع تقارير الشركة وملفاتها لهذا الغرض ، ويحق له انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف .

## المادة السابعة

الاشراف المالي

لوزير او من ينييه خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة من اجل ضمان استثمار هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاه منه، وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف والوزير او من ينييه حق الاطلاع على جميع تقارير الشركة وملفاتها لهذا الغرض ، ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء لممارسة هذا الاشراف وتلتزم الشركة بتفقيتهم وروائهم التي يقرها الوزير .

هكذا من الأصول

## المادة الثامنة

## كفاءة الشركة ومسؤوليتها

ان قيام السلطة بالاشراف على سير اعمال الشركة وتولي الوزير الرقابة المالية عليها وفق مقتضيات المادتين المادسة والسابعة من هذا الامتياز لا يعفي الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطلوبة منها بموجب هذا الامتياز على اكل وجه .

## المادة التاسعة

## حسابات الشركة

مع مراعاة احكام اى قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحتفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاتر ها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها الثابتة عن اى عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تؤمن تحديد موجوداتها وطلباتها بشكل واضح وصحيح . ويسكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباح بشكل دائم لندوبي الحكومة الذين يعينون خطياً لهذه الغاية مسن قبل اية جهة حكومية مختصة .

## المادة العاشرة

## تغطية اسهم الشركة

تعمماً للفائدة المتوخاة من هذا الامتياز وخلافاً لاحكام اى قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهمها السابقين وذلك بعرضها اولاً على الجمهور للاكتتاب بها مدة لا تقل عن شهر كامل ابتداء من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية المرعية . وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بمثل للسامحين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

## المادة الحادية عشرة

## القروض وسندات الدين

وعما عن احكام اى قانون او نظام آخر لا يجوز للشركة ان تمقذ اى قرض مؤمن بموجودات الشركة وان تصدر سندات دين الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة وحسب الشروط التي يقررها المجلس بهذا الشأن . ويجب ان يراعى استهلاك القروض او السندات استهلاكاً تاماً قبل نهاية مدة الامتياز .

## المادة الثانية عشرة

## التصرف بموجودات الشركة

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز ان تصرف سواء بالبيع او الهبة او بأي شكل آخر يؤدي الى نقل ملكية الموجودات الخاصة بها والتي تستعمل لغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير وذلك بعد استئناسه برأي السلطة .

## المادة الثالثة عشرة

## عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كلياً او جزئياً ، او ان تؤوله او ان تباع او ترهن اى حق فيه او ان تنازل عن اية سلطة غולה لها بمقتضاه الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة .

## المادة الرابعة عشرة

## حق الحكومة في شراء موجودات الشركة

يحق للحكومة بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ هذا الامتياز شراء موجودات الشركة بشمن يقرر على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارف عليها ويتم عملية تقدير قيمة موجودات الشركة من قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس اللجنة وفي حالة اختلافها على تعيينه يقوم رئيس اعل محكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هذه اللجنة قطعية وملزمة لطرفي الامتياز وغير قابل للطعن اطلاقاً .

## المادة الخامسة عشرة

## فسخ الامتياز

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة ومع مراعاة احكام ظروف القوة القاهرة ونصوص التحكيم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من اخطار الشركة بذلك كتابياً ان يفسخ الامتياز لاي مسن الاسباب التالية . -

- ١ - اذا تنازلت الشركة للغير عن هذا الامتياز او عن اى حق فيه او عن اية صلاحية غולה لها بموجبه او اذا اجرت او تصرفت فيه بأي شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .
- ٢ - اذا رهنّت الشركة موجوداتها كلياً او جزئياً خلافاً لاحكام هذا الامتياز .
- ٣ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختيارياً ام اجبارياً .
- ٤ - اذا لقي تسجيل الشركة لاي سبب قانوني .
- ٥ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي . -

- أ - تبلغ الحكومة الشركة كلما لاحظت منها مخالفة او اهمالاً او تقصيراً او تباهوا في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطاراً كتابياً تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاهمال او التقصير او التباهون في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار .
- ب - اذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المسلة المحددة به لذلك ولم تستلج الشركة اقتناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيها ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل العطل والضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسباً ، او ان تبلغ الشركة فوراً فسخ هذا الامتياز وان تفرض عليها كلتا العقوبتين معاً .
- ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحق للشركة ان تطلب باي تمويل عن اي عطل او ضرر حصل لها او نخسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدتها من جراء ذلك .

هذه من الأعمال

## المادة السادسة عشرة

انقضاء مدة الامتياز او فسخه

خلالا لاحكام النظام الداخلي للشركة اذا انقضت مدة الامتياز المحددة في هذا الاتفاق او اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز وفق احكامه ، يحق للحكومة السماح للشركة بمتابعة اعمالها ضمن الشروط التي يقرها الوزير ورئيس مجلس السلطة ، كما يجوز للشركة بيع موجوداتها او تصفية اعمالها .

## المادة السابعة عشرة

شؤون الموظفين

مع مراعاة قوانين العمل والعمال النافذة المعمول ، يتوجب على الشركة ، بالاتفاق مع الوزير ورئيس مجلس السلطة ، ان تضع الانظمة والتعليمات اللازمة لاستخدام موظفيها بحيث يحدد بموجبها عددهم وواجباتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم واجورهم وشروط استخدامهم وساعات عملهم .

## المادة الثامنة عشرة

الشروط المستعجلة والتقارير الدورية

- ١ - يتوجب على الشركة ان تباشر اعمالها المحددة لها بمقتضى هذا الامتياز خلال فترة لا تتجاوز شهرا من تاريخ نفاذه ، كما تلزم الشركة في البدء بتنفيذ وتقديم خدماتها خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ مباشرتها اعمالها ، ويجوز للوزير ورئيس مجلس السلطة بقرار مشترك منها تحديد المدة الاخيرة للفترة التي يربانها مناسبة اذا اقتنعا بوجود اسباب مبرره لذلك .
- ٢ - يتوجب على الشركة ان تقدم بشكل دوري تقارير نصف سنوية للوزير ورئيس مجلس السلطة مبينة بها بشكل وافي كيفية سير اعمالها وامورها . كما ينبغي على مجلس الادارة تزويد الوزير ورئيس مجلس السلطة وبشكل منتظم بنسخ عن محاضر جلسات وقرارات مجلس ادارة الشركة .

## المادة التاسعة عشرة

الاعطارات

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقا لاحكام هذا الامتياز يرسل لها بالبريد المسجل الى مكتبها الرئيسي ويعتبر انه تبلغ لها بمجرد تبليغه الى ادارتها .

## المادة العشرون

التحكيم

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوصه او فيما يتعلق باي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين يحال الخلاف اما الى حكم واحد يتفق عليه الطرفان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق حكما واحدا بالاضافة الى حكم ثالث يتفقان عليه . واذا اختلف الطرفان على تعيين هذا الحكم الثالث او اذا لم يحدد احد الطرفين الى تعيين حكم عنه فان رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك الحكم ويمرر التحكيم وفقا للقوانين والانظمة النافذة المعمول .

رئيس مجلس ادارة شركة التعلقات السياحية المساهمة المحدودة

رؤوف درويش

وزير الاقتصاد الوطني

حاتم الزعبي

## قانون صندوق قروض البلديات والقري

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٦ .

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ، ونأمر بأصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعتمده :-

قانون مؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

## قانون صندوق قروض البلديات والقري

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون صندوق قروض البلديات والقري لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والهيئات التالية المعاني المحددة لها اذناه ما لم تبدل القرينة على خلاف ذلك .

المملكة	المملكة الاردنية الهاشمية
الحكومة	حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الوزير	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الصندوق	صندوق قروض البلديات والقري المؤسس بمقتضى احكام هذا القانون
المجلس	مجلس ادارة الصندوق
المدير العام	مدير عام صندوق قروض البلديات والقري
عضو	عضو مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقري
القروض	جميع القروض التي يقرها المجلس بقصد تطوير المدن والقري .
بلدية	اي امانة او مجلس بلدي او قروي او هيئة تمثل القرية بموافقة الحاكم الاداري في المملكة .

المادة ٣ - يؤسس في المملكة بموجب احكام هذا القانون صندوق يسمى صندوق قروض البلديات والقري ويرتبط بالوزير ، وتكون له شخصية اعتبارية مستقلة اداريا وماليا وخاضعة لخاصة به وله ان يقاضي ويقاضى بهذه الصفة .

المادة ٤ - يكون مركز الصندوق في العاصمة وله ان ينشئ فروعها في المملكة .

المادة ٥ - يمنح الصندوق القروض للبلديات لمساعدتها على تنفيذ المشاريع المحققة لافراض التنمية وتقدم طلبات القروض الى الصندوق بواسطة الوزارة للنظر بشأنها .

هكذا من العمل

المادة ٦ - تعتبر اموال الصندوق اموالا اميرية وتحصل بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية المعمول به ويمارس المجلس لهذا الغرض جميع الصلاحيات الممنولة للحاكم الاداري ولجنة تحصيل الاموال الاميرية المنصوص عنها في القانون المذكور .

المادة ٧ - للصندوق الحصول على قروض محلية او اجنبية او اصدار سندات دين بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي ومجلس الاعمار بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء .

المادة ٨ - رأسمال الصندوق المصرح به ثلاثة ملايين دينار ويؤوز زيادته بقرار من المجلس وموافقة مجلس الوزراء ويتألف من :-

أ - اموال صندوق قروض البلديات - مجلس الاعمار وتحول هذه الاموال الى الصندوق حال نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ب - اموال المشروع رقم ٦٤/١٨٠/١٥/٢٧٨ ( اصلاح الريفي للقروض والمنح ) مؤسسة الاقراض الزراعي وتحول هذه الاموال الى الصندوق بعد نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - فوائد القروض المستحقة والتي تستحق وكذلك فوائد القروض التي تعاقد او ستعاقد عليها مجلس الاعمار بالنيابة عن الحكومة مع مؤسسة الائتماء الدولية او غيرها لتمويل مشاريع المياه في المملكة .

د - المساعدات والهبات المحلية او الاجنبية التي يقرر المجلس قبولها بموافقة مجلس الوزراء .

هـ - اية اموال اخرى تحول الى الصندوق بقرار من مجلس الوزراء .

و - اية سندات دين يقرر مجلس الادارة اصدارها بالتشاور والتعاون مع البنك المركزي بموافقة مجلس الوزراء ونسيان من الحكومة .

المادة ٩ - يدير اعمال الصندوق :-

مجلس ادارة مكون من الوزير رئيساً وسبعة اعضاء هم :-

مدير عام الصندوق

امين عام مجلس الاعمار

وكيل وزارة المالية

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

وكيل وزارة الاشغال العامة

امين العاصمة

امين القدس

المادة ١٠ - يعين المدير العام ويحدد راتبه بقرار من مجلس الوزراء وبإرادة ملكية سامية بتنصيب من الوزير ، ويمارس الصلاحيات التالية :-

أ - يرأس اجتماعات المجلس عند غياب رئيسه .

ب - يكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة التي يضعها المجلس .

ج - يكون مسؤولاً عن ادارة الصندوق على وجه يضمن تحقيق اهدافه المنصوص عليها في هذا القانون ويوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الامور المتعلقة بالصندوق غير المناطة صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الادارة .

د - يكون مسؤولاً عن الجهاز التنفيذي وادارته .

المادة ١١ - تحدد شروط تعيين موظفي الجهاز اللازم لاعمال ادارة الصندوق والاشراف عليهم وعزلهم واختصاصاتهم واجازاتهم ومكافاتهم وصندوق ادخارهم وسائر ما يتعلق بهم من الشؤون بنظام يضعه المجلس بموافقة مجلس الوزراء .

المادة ١٢ - ينقل جميع الموظفين من صندوق قروض البلديات ( مجلس الاعمار ) والاصلاح الريفي ( مؤسسة الاقراض الزراعي ) الى الصندوق وتكون خدماتهم فيه استمراراً لخدماتهم السابقة .

المادة ١٣ - تحدد علاوات اعضاء المجلس بقرار منه على ان لا تتجاوز خمسة دنانير للمضرو عن كل جلسة ينحضرها ، وعلى ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه العضو عن ثلاثمائة دينار في السنة .

المادة ١٤ - أ - للمجلس طلب الاستشارة والمساعدة فيما يتعلق باعماله من موظفي او خبراء الحكومة او غيرهم ، كما يجوز له استخدام من يشاء من الخبراء والمستشارين الفنيين والاداريين والقانونيين . وعلى الزارات والدوائر الحكومية والهيات ذات الصلة العامة ان تزود المجلس بما يطلب منها من تقارير وبحوث وبيانات واحصاءات تحصل باعماله .

ب - للمجلس ان يؤلف لجنة اواكثر من موظفي الصندوق للقيام بأى امر يمهّد به اليها ويحدد صلاحيات هذه اللجان بقرار منه .

المادة ١٥ - يودع الصندوق امواله كلها او اى جزء منها في حسابات جارية او لاجل في اى بنك محلي يعينه المجلس .

المادة ١٦ - يقر المجلس الموازنة السنوية كما يوافق على المخطط التنظيمي لادارة الصندوق .

المادة ١٧ - يجتمع المجلس بناء على دعوة خطية يصدرها المدير العام ، ويتألف النصاب القانوني للجلسات بحضور الرئيس او نائبه واكثرية الاعضاء وتتخذ القرارات بالاجماع او بالاكثرية ويكون صوت الرئيس مرجحاً في حالة تساوي الاصوات .

المادة ١٨ - تحول شهرياً جميع امانات المجالس البلدية الموجودة والتي مستحقة من رسوم الدخولية والمواد المشتعلة والمحروقات والنقل على الطرق بموجب القوانين النافذة المعمول ، لدى وزارة المالية الى الصندوق ، وكذلك ضريبة الاراضي والابنية ورسوم رخص المهن ويكون للمجالس البلدية حق السحب من اموالها المودعة شريطة عدم الاخلال بالالتزاماتها قبل الصندوق .

المادة ١٩ - يحدد المجلس الشروط المتعلقة بالقروض وتقسيط الديون ونسبة الفوائد المترتبة عليها وطريقة دفعها واستردادها ، كما يحدد المجلس شروط ايداع امواله بمنتهى المادة ( ١٥ ) من هذا القانون .

المادة ٢٠ - يحفظ الصندوق بسجلات حسابة قانونية ومنفردة لكل من البلديات كوحدة والقرى كوحدة اخرى يتمدها المجلس وتدق هذه السجلات قبل نهاية السنة المالية من قبل هيئة محاسبة قانونية ومجلس الوزراء يطلب من المجلس تكليف ديوان المحاسبة بتدقيق السجلات .

المادة ٢١ - يحظر على البلديات الحصول على اية قروض من اى مصدر محلي او اجنبي عن غير طريق الصندوق .

هكذا من العمل

- المادة ٢٢ - مجلس الوزراء يتنصيب من المجلس ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون.
- المادة ٢٣ - لا تسرى احكام اي قانون او تشريع معمول به الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون.
- المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/١/١٣

### الحكومة

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء	رئيس الوزراء
قاسم الريماوي	السوزراء ووزير الدولة بالوكالة	وزير الدفاع
	عبد الوهاب الهادي	وصلي للث
وزير التربية والتعليم	وزير المواصلات/ ميناء طيران سكك	وزير المواصلات
ذوقان الهنداوي	وزير المالية بالوكالة	برق وبريد
	سعيد الدجاني	احمد ابو قورة
وزير الاعلام	وزير الزراعة ووزير	وزير الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	الشؤون الاجنبية والعمل بالوكالة	حسام الزعبي
وزير الخارجية	نصف كمال	اسماعيل حجازي
اكرم زعير		

### نحو السيد الرئيس

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣ .

تصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر باصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٦

### قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للمباريات والكليات التالية الواردة في هذا القانون للمعاني المخصصة لها ادائها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- الوزير - وزير الاقتصاد الوطني .
- المؤسسة - مؤسسة تسويق المنتجات الزراعية المشكلة بمقتضى هذا القانون .
- المتوججات - جميع المحاصيل الزراعية من حبوب وخضار وفواكه وثمار وازهار وغيرها .
- المنتج - المزارعون ملاكا او مستأجرين .
- تجار المحاصيل الزراعية - الاشخاص الذين يتعاملون وفق الانظمة المرعية تصدير واستيراد الخضار والفواكه والانتاج بها ، بما في ذلك الوسطاء بين المنتجين والتجار .
- المجلس - مجلس الادارة المعين او المنتخب بموجب احكام هذا القانون .
- المادة ٣ - ١ - تؤسس في المملكة بموجب هذا القانون مؤسسة تمارس جميع الصلاحيات المنصوص عليها فيه وفي الانظمة الصادرة بمقتضاه .
- ٢ - تعتبر المؤسسة شخصا اعتباريا يتمتع باستقلال مالي واداري .
- ٣ - تتمتع المؤسسة بكافة الحقوق ولها حق التصرف في نطاق هذا القانون بالشكل الذي تراه ضروريا لتنفيذ غاياتها .
- المادة ٤ - مركز المؤسسة مدينة عمان ويجوز احداث فروع او وكالات لها في اي مكان في المملكة او خارجها .
- المادة ٥ - تسري احكام قانون الشركات النافذ المعمول والانظمة الصادرة بمقتضاه على المؤسسة بالتقدير الذي لا يتعارض مع احكام قانونها ومع الانظمة التي تصدر بموجبها .

هذا من الأعمال



## غايات المؤسسة واهدافها

المادة ٦ - أ - تهدف المؤسسة الى تحقيق الغايات التالية :-

- ١ - تصدير المنتجات الزراعية وتنشيط عمليات التسويق الخارجية لتلك المنتجات باستعمال الاساليب الفنية الحديثة في التصنيف والتعبئة والنقل والتسويق والترويج للمنتجات الزراعية الارادية في الاسواق التي تباع فيها واعداد اسواق جديدة لها .
- ٢ - الاتجار بالمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه مباشرة او بطريقة غير مباشرة ويموز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير حصر تصدير واستيراد صنف او اكثر من تلك المنتجات بالمؤسسة .

٣ - تشجيع الصناعات المتعلقة بتحويل المنتجات الزراعية وتوظيفها والاتجار بها في الداخل والخارج والمشاركة بها .

٤ - ممارسة جميع الاعمال التجارية والمالية والصناعية التي ترتبط باهداف المؤسسة او التي قد تساعد على تحقيقها .

- يحق للمؤسسة في سبيل تحقيق وتنفيذ الغايات المبينة في الفقرة السابقة ممارسة الصلاحيات التالية :-

- ١ - انشاء واستئجار واملاك مراكز الاستلام والتوزيع الفنية ومستودعات التبريد واستيراد الآلات والمواد اللازمة لها داخل المملكة وخارجها .
- ٢ - امتلاك او استئجار او تبادل او تأجير اية اموال منقولة او اية حقوق تری المؤسسة انبها لائمة لغايات اعمالها .

٣ - اقتراض الاموال او الحصول عليها بالطريقة التي تراها المؤسسة مناسبة .

٤ - المشاركة او المساهمة في اية مؤسسة اخرى تتفق غاياتها جميعها مع غايات هذه المؤسسة او تقوم بأي عمل يمكن ان يفيدها مباشرة او غير مباشرة .

٥ - تزويد المنتجين بالسلفات التي تساعدهم في انتاج محاصيلهم بالشروط والمدة التي يراها المجلس مناسبة .

٦ - التعاون مع الجهات المختصة بالنسبة لاصناف الخضار والفواكه التي يستحسن تشجيع انتاجها وفقا لامكانيات ومتطلبات الاسواق .

المادة ٧ - يتألف رأس مال المؤسسة الاسمي والمصرح به من ستمائة ألف دينار مقسم الى ستمائة ألف سهم قيمة كل سهم دينار واحد ، وتوزع المساهمة بالمؤسسة على النحو التالي :-

١ - تساهم الحكومة بمبلغ مائتي ألف دينار تعادل مائتي ألف سهم على ان تدفع فوراً عند الاكتتاب ٢٥٪ من قيمة مساهمتها والباقي حسبما يقرره المجلس .

٢ - مائتين وخمسين ألف سهم يطرحها مجلس الادارة الاول لاكتتاب المنتجين ويخضع هذا الاكتتاب للشروط التالية :-

أ - يسدد ١٠٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتتاب .

ب - يسدد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس .

٣ - مائة ألف سهم يطرحها المجلس الاول لاكتتاب التجار وفق الشروط التالية :-

أ - يسدد ٢٥٪ من قيمة هذه الاسهم نقداً عند الاكتتاب .

ب - يسدد باقي قيمة الاسهم في المواعيد والشروط التي يقررها المجلس على ان لا يتعدى تسديد كامل قيمتها السنة للراحلة .

٤ - خمسين ألف سهم تطرح لاكتتاب المواطنين بنفس شروط الاكتتاب المنصوص عليها بالفقرة السابقة .

٥ - اذا لم يغط المنتجون وتجار الحاصلات الزراعية كامل الاسهم المطروحة لاكتتابهم وفق الشروط المنصوص عليها بالفقرتين (٢ و ٣) من هذه المادة ، تصبح الاسهم تصرف للمجلس لاعادة طرحها مجدداً بنفس النسب لنفس الفئات الثلاث السابقة وي طرح مسا بقى من الاسهم بعد ذلك دون تغطية لاكتتاب الجمهور وفق الترتيب الذي يقرره المجلس .

المادة ٨ - أ - يتولى ادارة شؤون المؤسسة مجلس ادارة مؤلف من تسعة اعضاء على النحو التالي :-

١ - ثلاثة اعضاء حكوميين يعينون بقرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير المختص بمثلون وزارة الاقتصاد الوطني ومديرية التسويق الزراعي والاتحاد التعاوني المركزي .

٢ - ستة اعضاء يمثلون حملة الاسهم من القطاع الخاص ثلاثة منهم يمثلون المنتجين واثنان يمثلون تجار الحاصلات الزراعية وواحد يمثل المساهمين الاخرين ويشترط في عضو المجلس المنتخب ان يكون مالكا لائة سهم على الاقل .

ب - رغماً عا ورد في البند (١) من الفقرة (أ) من هذه المادة اذا كانت نتيجة الاكتتاب باسم المنتجين والتجار والمواطنين غير متفقة مع النسب المقررة لكل منهم في الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من المادة (٧) من هذا القانون يقر مجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير تغيير نسبة تمثيل هذه الفئات الثلاث في المجلس بحيث يكون هذا التمثيل متناسبا على وجه التقريب مع حصة كل منها برأسمالها .

المادة ٩ - يعين مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير اول مجلس ادارة للمؤسسة لمدة سنتين على ان يراعي في ذلك قواعد التمثيل في المجلس المنصوص عليها بالمادة السابقة .

اما المجالس السالفة فتكون مدة كل منها سنتين ويتم انتخاب الاعضاء الممثلين لاسهم القطاع الخاص وفق احكام قانون الشركات ولا يسرى تحديد مدة المجلس على الاعضاء من مندوبي الحكومة .

المادة ١٠ - أ - يعين للمؤسسة مدير عام بقرار من الوزير مسن بين ثلاثة اشخاص من ذوي الكفاءة والمقدرة ينسبهم المجلس .

ب - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز المؤسسة التنفيذي الذي يتكون من عدد مسن الموظفين الفنيين والاداريين حسبما تتطلبه حاجات العمل بها .

ج - يتولى المدير العام بمقتضى تعليمات يضعها المجلس بموافقة الوزير جميع الصلاحيات اللازمة لادارة شؤونها على الوجه الاكمل وتنفيذ غاياتها وفق الاهداف المتوخاه من تأسيسها .

المادة ١١ - أ - يحدد الوزير شهريا على الاقل ، بعد الاستئناس برأي المجلس وتبعا للاعبارات الموسمية المختلفة ، اسعار شراء المنتجات الزراعية المحصور حق تصديرها واستيرادها بالمؤسسة بموجب احكام هذا القانون على ان لا يتجاوز الربح العادي المأخذ للمؤسسة بما في ذلك ضريبة الدخل والاحتياطيات

هذا من العمل

وأية انقطاعات أخرى ١٦٪ من القيمة الاسمية لرأس المال المدفوع ، وعلى أن لا يقل هذا الربح بما فيه الضريبة والاحتياطات والانتقابات عن ٧٠٪ على أساس وحدة زمنية مدة كل منها خمس سنوات تبدأ الوحدة الأولى منها اعتباراً من مباشرة المؤسسة أعمال التصدير والاستيراد .

ب - يتوجب على المؤسسة شراء جميع المنتجات التي تعرض عليها من الاضافات المحصور تصديرها واستيرادها بها شريطة أن تكون هذه المنتجات قابلة للتصدير وتتفق مع الشروط والمواصفات المقررة بمقتضى الأنظمة التي يضعها مجلس الوزراء بتسليم من المجلس .

ج - ١ - إذا ترتب على تحديد الاسعار حسباً بقرره الفقرة السابقة من هذه المادة أي ربح اضافي يزيد عن النسبة المحددة ، يوزع هذا الربح على المنتجين بنسبة توريد كل منهم من المنتجات للمؤسسة أثناء سنتها المالية التي تحقق خلالها هذا الربح او يرد في حساب خاص بقرار من المجلس وبموافقة الوزير لدعم صادرات المؤسسة في حالات تقلب الاسعار العالمية لاضناف صادراتها وغير ذلك من الظروف ولا يجوز التصرف بهذا الربح الا بقرار من المجلس شريطة موافقة الوزير على ذلك .

٢ - يقرر مجلس ادارة المؤسسة من وقت لآخر طريقة ومواعيد توزيع الربح الإضافي المخصص عليه في البند ( ١ ) من هذه الفقرة بالشكل الذي يتناسب مع شؤون العمل بالمؤسسة ويتفق مع ظروفها المالية .

د - تبدأ السنة المالية للمؤسسة في اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي بنهاية شهر حزيران من السنة التي تليها اما السنة المالية الاولى للمؤسسة فتبدأ من تاريخ نفاذ هذا القانون وتنتهي في آخر شهر حزيران من السنة التالية .

المادة ١٢ - لمجلس الوزراء ان يضع الأنظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٦/٦/١٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية	وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية بالوكالة	رئيس الوزراء
قاسم الرضاوي	عبد الوهاب المجالي	وزير الدفاع
وزير التربية والتعليم	الصححة	وصفي التل
ذوقان الهنداوي	احمد ابو قورة	وزير المواصلات برق ويريد
وزير الاعلام	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	وزير المالية بالوكالة	حاتم الزعبي
وزير الخارجية	سعيد الدجاني	وزير الزراعة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة
اكرم زعت	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

نحن السيد الملك عبد الله بن الحسين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ،

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٢٣ ،

نأمر بوضع الأنظمة التالية :-

١ - نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( التفويض ) لسنة ١٩٦٦ .

٢ - نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( اجتماعات اللجنة ) لسنة ١٩٦٦ .

٣ - نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( تنظيم العمل ) لسنة ١٩٦٦ .

١٩٦٦/٥/٢٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية بالوكالة	وزير الداخلية ووزير الشؤون البلدية والقروية بالوكالة	رئيس الوزراء
عبد الوهاب المجالي	سمعان داود	وزير الدفاع
وزير المواصلات	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل	وصفي التل
برق ويريد	الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات برق ويريد
لفضل الدلقموني	الاجتماعية والعمل	وزير المواصلات برق ويريد
وزير المواصلات	وزير الاشغال العامة	وزير المواصلات برق ويريد
ميناء طيران سكك	وزير الزراعة بالوكالة	وزير المواصلات برق ويريد
سعيد الدجاني	يحيى الخطيب	وزير المواصلات برق ويريد
وزير دولبة	وزير الاشغال العامة	وزير المواصلات برق ويريد
لشؤون رئاسة الوزراء	الاشغال العامة	وزير المواصلات برق ويريد
محمد طوقان	نصفت كمال	وزير المواصلات برق ويريد
وزير الاعلام	الاشغال العامة	وزير المواصلات برق ويريد
عبد الحميد شرف	الاشغال العامة	وزير المواصلات برق ويريد

هكذا من المرحول

نظام رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٦

## نظام مصلحة مياه امانة العاصمة

صادر بموجب المادة ٤٤ للفقرة (١) من قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٥

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مصلحة مياه امانة العاصمة - تنظيم العمل لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات التالية الواردة في هذا النظام نفس المعاني المحصاة لها في القانون .

وتعني عبارة ( القانون ) قانون مياه مدينة عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ .

وتعني سلطة الاطفاء - السلطة المسؤولة عن فرقة الاطفائية .

وتعني سلطة الطرق العامة - السلطة المسؤولة عن صيانة الطرق العام موضوع البحث .

ويعني البيت - بيت السكن وتشمل اي جزء من بنائه ان كان ذلك الجزء يستعمل كسكن منفرد .

وتعني ساحة المجاري - السلطة المسؤولة عن صيانة المجاري او الاقنية موضوع البحث .

وتعني انايب الفسخ الرئيسية - خط الانابيب الرئيسي للمد نقل المياه من مصدرها الى المصفاة او الخزان العام او من اية مصفاة او خزان عام الى مصفاة اخرى او خزان عام آخر او لنقل المياه المزودة بالجملة .

## الجزء الاول

## صلاحية مد انايب المياه الرئيسية

المادة ٣ - ١ - يجوز للمجلس مد انايب الرئيسية ضمن حدود التزويد .

( أ ) في اي شارع وذلك مع مراعاة احكام الجزء الثاني من هذا النظام .

( ب ) في اي ارض او عليها ، او فوقها ، بموافقة مالك تلك الارض ، واذا كانت الانابيب مستمد ضمن حدود ، او بالقرب ، من طريق عام ، فيقتضى الحصول على موافقة السلطة المسؤولة عن تلك الطريق .

ويجوز للمجلس ان يقوم بفحص ، او تصليح ، او تغيير ، او تجديد ، او ازالة تلك الانابيب ، من وقت لآخر ، ويشترط في ذلك ان لا يكون الامتناع عن الموافقة بموجب هذه المادة ، بدون سبب معقول ، وفي حالة نشوء اي خلاف حول وجود اسباب معقولة تبرر الامتناع عن الموافقة او عدم وجودها ، يحال الامر للوزير للفصل فيه .

٢ - يجوز للمجلس ان يقوم ويحفظ اعلانات في اي شارع تشير الى مواقع الاجهزة الموجودة تحت سطح الارض لمراقبة سريان المياه في الانابيب الرئيسية ، ويجوز للمجلس تعليق مثل هذا الاعلان على اي بيت او بناء آخر او حائط او سياج .

٣ - ١ ) يقوم المجلس بتنظيم وحفظ مخطط ، بقياس ( ١/٥٠٠ ) على الاقل بين مواقع واتجاهات كافة الانابيب الرئيسية والانابيب الاخرى - المملوكة ، او التي ستمتد ، والمالدة للمجلس ، والمعدة ، او المستعملة لمرور المياه - لفضلة - انايب الواردة في هذه الفقرة لا تشمل انايب التوزيع .

( ب ) يجوز لأي شخص ذي مصلحة الاطلاع على المخطط المذكور في اي وقت معقول بدون مقابل .

المادة ٤ - يجوز للمجلس ان يمد انايب توزيع ، ضمن حدود التزويد ، مع المحابس والاجهزة الاخرى التي يراها ضرورية : -

أ - في اي شارع .

ب - في اية ارض لا تشمل جزء من اي شارع ، بموافقة مالك تلك الارض كما يجوز له ان يقوم بفحص او تصليح ، او تجديد او ازالة انايب التوزيع المذكورة ، او اي عيب او جهاز آخر ، من وقت لآخر .

## الجزء الثاني

## صلاحية حفر الشوارع الخ

المادة ٥ - مع مراعاة احكام هذا الجزء من هذا النظام ، يجوز للمجلس ان يحفر الطريق او يمر المشاة في اي شارع ، او اي جسر ، يعمل شارعاً او اي نفق ، او جري ، او اقنية ، فوق او تحت تلك الطريق او ذلك الممر ضمن حدود التزويد ، من اجل القيام بفحص او تصليح او تجديد ، الانابيب الرئيسية او الفرعية ، او الانشاءات ، او اية اشغال اخرى شريطة ان تم هذه الاعمال باقل ضرر او ازعاج ممكن ، وان يدفع المجلس تعويضاً عن ذلك الضرر ، تقدر قيمته عن طريق التحكيم ، في حالة نشوء خلاف حول تلك القيمة ،

المادة ٦ - يترتب على المجلس ان يعلم الجهات المسؤولة ، او من يمثلها ، بمدة لا تقل عن ١٤ يوماً عن التاريخ الذي ينوي به حفر طريق او يمر مشاة او شارع ، او اي جسر ، او جري ، او اقنية ، او نفق . اما في الحالات الطارئة الناشئة عن خراب اية انايب ، او انشاءات ، او اشغال ، فيكتفي بإرسال الاعلام باقرب وقت ممكن ، بعد ان يكون المجلس قد علم بضرورة القيام بهذه الاعمال .

المادة ٧ - ١ - باستثناء الحالات الطارئة ، يقوم المجلس بممارسة صلاحياته ، بموجب هذا الجزء من هذا النظام ، تحت اشراف الجهات المسؤولة المذكورة اعلاه ، او من يمثلها ، وبموجب مخططات توافق عليها تلك الجهات او من يمثلها .

٢ - اذا تخلفت الجهات المسؤولة ، او من يمثلها ، عن تقديم ملاحظاتها حول المخططات التي قدمها المجلس ، وعن الحضور وممارسة حقها بالاشراف ، بعد استلامها اعلاماً من المجلس كما ورد اعلاه ، فيجوز للمجلس ان يباشر بتلك الاعمال .

هكذا من الترحيل

المادة ٨ - ١ - عندما يقوم المجلس بحفر طريق ، او مرشاة ، في اي شارع ، او اي جسر ، او جري ، او قناة ، او نفق ، يترتب عليه أن ينجز الاعمال ويظهر ، ويرص ، ويعد الى حالته السابقة ، كل ما قام بحفره ، وان يزيل الانقاض الناشئة عن الاعمال التي قام بها ، بدون تأخير وبشكل يرضى الجهات المسؤولة .

٢ - يترتب على المجلس ، طيلة مدة بقاء ما يعيق المرور على الطريق او مر المشاة ، الذي قام بحفره ، ان يعمل الترتيبات اللازمة لتنظيم حركة المرور ، وان يقيم سياجات واقية حول الحفرات ، او المواقف ، وانارتها بين اوقات غروب الشمس وشروقها .

### الجزء الثالث

#### تزويد المياه للغايات المنزلية

المادة ٩ - يترتب على المجلس ان يمد الخطوط الرئيسية الضرورية لجلب المياه لاية منطقة ضمن حدود التزويد ، شريطة ان تكون تلك المنطقة واقعة ضمن منطقة التنظيم ايضا اذا طلب منه ذلك من قبل اصحاب او مشغلي الاماكن في تلك المنطقة الذين يرغبون في الحصول على المياه لغايات منزلية ، شريطة ان يكون عددهم كاف لتغطية نفقات مد الانابيب الرئيسية الضرورية من ثمن المياه الذي سيدفعونه سنويا ، وشريطة ان يتعهد كل فرد من اصحاب الاماكن ومشغلي المستكوريين اعلاه باستهلاك المياه لمدة ثلاثة سنوات على الاقل .

المادة ١٠ - ١ - يحق للمالك او المشغلي مكان ضمن حدود التزويد الذي قام بما يترتب عليه بالنسبة الى ذلك المكان بموجب احكام الجزء السادس من هذا النظام فيما يتعلق بمد انبوب تزويد ، ويدفع اثمان المياه او يتقدمها ان يحصل على المياه للغايات المنزلية ، أما اذا كان تزويده بالمياه يقتضي تمديد انابيب المصلحة الرئيسية فمتنهدا يكون للمجلس الحق اذا رأى ذلك مناسبا ان : -

أ - يكلف طالب التزويد ان يدفع نفقات تمديد الانابيب الرئيسية لايصلها الى حدود ارضه ، وان يتعهد بدفع  $\frac{1}{4}$  نفقات ذلك التمديد سنويا بعد خصم المبالغ التي يستوفيا المجلس لقاء المياه المزودة عن طريق الانابيب الرئيسية ، بعد تمديد ، وان يستمر بدفع هذه النسبة السنوية حتى يبلغ مجموع ما يستوفيه المجلس سنويا  $\frac{1}{2}$  كتمن للمياه المزودة عن طريق تلك الانابيب ما يساوي  $\frac{1}{4}$  نفقات التمديد او اكثر شريطة ان لا تتجاوز مدة هذه الدفعات السنوية عن نفقات التمديد التي عشرة سنة .

ب - يكلف طالب التزويد ان يودع تأمينا لدى المجلس يعين المجلس قيمته كما يرى مناسبا ، لضمان دفع المبالغ السنوية المترتبة عليه بشرط ان لا تتجاوز قيمة ذلك التأمين مجموع نفقات تمديد الانابيب الرئيسية .

٢ - يدفع المجلس فائدة بمعدل ٥٪ سنويا عن المبالغ المودعة لديه بموجب البند (ب) من الفقرة الاولى من هذه المادة .

٣ - يعتبر المجلس بأنه ارتكب مخالفة ضد احكام هذا النظام ، اذا تخلف عن تمديد الانابيب الرئيسية وتزويد المياه للغايات المنزلية خلال ثلاثة اشهر من تسلمه طلبا خطيا بذلك ، بموجب الفقرة الاولى من هذه المادة وتقديم نفقات التمديد اللازمة من قبل الطالب او تمهدا بموجب البند (أ) من الفقرة المذكورة او تكون تأمينا بموجب البند (ب) من تلك الفقرة ، الا اذا كان مثل هذا التخلف ناتج عن صقيع ، او جفاف غير اعتيادي ، او حادث او سبب طارئ لا يمكن تلافيه .

٤ - رغم ما ورد في القانون او في اي نظام صادر بموجبه ، لا يحق لأي شخص ان يطلب تزويد بالمياه من خطوط الضخ الرئيسية .

المادة ١١ - يترتب على المجلس ان يزود بواسطة انابيبه الرئيسية جميع مالكي الاماكن الواقعة ضمن حدود التزويد او مشغليها ، الذين يملكون حق طلب التزويد للغايات المنزلية بكميات من المياه النقية تكفي لتلك الغايات .

### الجزء الرابع

#### تزويد المياه للغايات العامة

المادة ١٢ - يقوم المجلس بناء على طلب سلطة الاطفاء وبالتشاور معها بتركيب برائر حريق على انابيب المياه الرئيسية (ما عدا انابيب الضخ الرئيسية) وبصيانتها بحيث تكون دوما صالحة للاستعمال ، ويتجديدها عند الضرورة .

المادة ١٣ - لدى تركيب بريزة حريق ، يترتب على المجلس ان يزود كل محل تحفظ فيه سيارة اطفاء عمومية ، ضمن حدود التزويد ، بمفتاح لتلك البريزة .

المادة ١٤ - تقوم سلطة الاطفاء بدفع نفقات تركيب وتصليح وتجديد برائر الحريق واثمان مفايحها .

المادة ١٥ - يقوم المجلس بناء على طلب اي مالك ، او مشغل ، لأي مصنع او محل يقع بالقرب من شارع ضمن حدود التزويد ، بتمرفه انابيب مياه رئيسية ذات حجم كاف لتركيب بريزة حريق عليها ، ( باستثناء انابيب الضخ الرئيسية ) بتركيب بريزة حريق على تلك الانابيب ، وبصيانتها وتجديدها من وقت لآخر على نفقة الطالب ، وذلك لاستعماله ذلك الطالب في اطفاء الحرائق ، ويترتب على الطالب ان يدفع ايضا ثمن مفتاح بريزة الحريق الذي تزوده به سلطة الاطفاء .

المادة ١٦ - ١ - يترتب على المجلس ان يقدم بتقديم كيات من المياه في جميع انابيب المصلحة المركب عليها برائر لغايات تنظيف الجاري والاقنية وتنظيف ورش الطرق العامة والمصحات العمومية .

٢ - يقدم المجلس المياه التي يقوم بتزويدها لغايات المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة بالاسعار وبالكيات ، ووفقا للشروط التي يتم الاتفاق عليها بين سلطة الجاري او الطرق المعنية وبين المجلس .

المادة ١٧ - يعتبر المجلس بأنه ارتكب مخالفة بمقتضى القانون اذا تخلف عن القيام بالواجبات المترتبة عليه بموجب احكام هذا الجزء من هذا النظام ، الا اذا كان تخلفه ناتجا عن تكون صقيع او جفاف غير اعتيادي او أي حادث او سبب طارئ آخر لا يمكن تلافيه .

هكذا من الأشغال

## الجزء الخامس

## ليات قوة الضغط وكميات التزويد

المادة ١٨- يترتب على المجلس ان يؤمن سريان المياه دوماً ، في الانابيب التي ركب عليها برائر ، او التي تستعمل لتزويد المياه للغايات المنزلية ، وأن يؤمن ايضاً قوة الضغط الكافية لأبصال المياه الى الطابق الاعلى لكل بناء من ضمن حدود التزويد ، ١٦ ان المجلس غير ملزم بموجب هذه المادة ان يوصل المياه الى علو يفوق العلو الذي تجري المياه اليه بقوة الجاذبية داخل الانابيب الرئيسية من الخزان المزود ، والمجلس صلاحية تعيين الخزان المزود الذي ستؤخذ منه أية كميات من المياه .

## الجزء السادس

## مد وصيانة الانابيب التزويد والوصل

المادة ١٩- يترتب على أي مالك ، او مشغل ، لأي مكان ضمن حدود التزويد ، الذي يرغب في الحصول على المياه من المجلس لتأمينات المنزلية ، ان يقوم بتنفيذ الشروط التالية :

أ - يبلغ المجلس بمدة لا تقل عن ١٤ يوماً عن عزمه بمدة انابيب التزويد اللازمة ، ويقوم عند توجيه التبليغ المذكور ، او قبل ذلك ، بدفع او بتقديم المبلغ الذي يستحق سلفاً لتغطية نفقات ابصال المياه للطالب .

ب- بمدة انابيب التزويد على نفقته الخاصة حسب تعليمات المجلس ، وذلك بعد ان يحصل على موافقة اصحاب ومشغل اية ارض ستمر الانابيب عبرها ، ان لم تكن تلك الارض جزءاً من شارع ، ويشترط في ذلك انه في حالة مدة اية انابيب تزويد عبر طريق عام ، لا يجوز له ان يخفر تلك الطريق ، او ان يعد ذلك الجزء من الانابيب بنفسه .

المادة ٢٠- ١ - عند استلام الاعلان المشار اليه في المادة السابقة ، يقوم المجلس بمد انابيب الوصل ، وبعد ذلك الجزء من انابيب التزويد التي يمر عبر طريق عام ، ويقوم بربط انابيب الوصل بانابيب التزويد ، ويتركيب العداد عليها .

٢ - اذا تخلف المجلس عن القيام بالأعمال المذكورة اعلاه خلال ١٤ يوماً من قيام مرسل التبليغ بمد انابيب التزويد ، يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام القانون ، الا اذا ثبت ان تخلفه ناتج عن اسباب لا يمكن تلافيها .

٣ - يدفع مرسل التبليغ للمجلس المصاريف المقولة التي تكبدها المجلس لقيامه بالأعمال المترتبة عليه ، او التي له صلاحية القيام بها ، بموجب هذه المادة ، وللمجلس ان يسترد هذه المصاريف من المبلغ .

٤ - أ - يجوز للمجلس خلال ( ٧ ) ايام من استلام التبليغ المذكور اعلاه ، ان يطلب من مرسله ان يدفع له ، سلفاً ، نفقات العمل كما يقدرها المدير ، او ان يقدم كفالة مقبولة لتأمين دفعها ، وفي هذه الحالة لا تبدأ مدة الاربعة عشر يوماً المشار اليها في الفقرة ( ٢ ) من هذه المادة الا بعد قيام مرسل الاشعار بتنفيذ ما طلب منه .

ب - اذا زادت القيمة المدفوعة للمجلس عن القيمة التي يحق له استيفائها من مرسل الاشعار ، يترتب على المجلس ان يرد القيمة الزائدة ، اما اذا كانت القيمة المدفوعة غير كافية لتغطية النفقات التي تكبدها المجلس ، فيجوز له استرداد قيمة النقص كما لو كانت ديناً عادياً .

المادة ٢١- ١ - يجوز للمجلس ان يطلب تركيب انابيب توزيع منفصلة لكل بيت او بناء اخر يزود او الذي سيوزد بالمياه .

٢ - اذا طلب المجلس بموجب اشعار من مالك بيت او بناء اخر الذي يزوده المجلس بالمياه والذي ليس مجهزاً بانابيب توزيع ان يقوم بمد مثل هذه الانابيب يترتب على ذلك المالك ان يقوم خلال ثلاثة اشهر بمد ذلك الجزء من الانابيب المطلوبة الذي يشكل انابيب تزويد والذي لا يمر عبر طريق عام ، ومن ثم يقوم المجلس خلال ١٤ يوماً من تاريخ انجاز المالك لهذا العمل بمد ذلك الجزء من الانابيب المطلوبة التي تشكل انابيب وصل او بمد انابيب التزويد التي تمر عبر طريق عام ويوصلها كما يلزم .

٣ - اذا تخلف المالك الذي تبلغ اشعاراً كما ذكر اعلاه عن اقيام بما طلب منه يجوز للمجلس ان يقوم بتلك الاعمال بنفسه وان يسترد المصاريف المقولة التي تكبدها في هذا الصدد من المالك .

٤ - اذا كان مالك مجموعة من البيوت مكلفاً ، بموجب القانون ، بدفع اثمان المياه عن جميع تلك البيوت ، او اذا كان قد تعهد خطأ بدفعها ، لا يجوز للمجلس ان يطلب منه ان بمد انابيب توزيع منفصلة لتلك البيوت ما دام يقوم بدفع اثمان المياه عنها بدون تاخير ، وما دامت انابيب تزويد تلك البيوت كافية لسد حاجتها من المياه .

٥ - بدون اجحاف باحكام الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة ، لا يجوز للمجلس ان يطلب مد انابيب توزيع منفصلة لبيتين او اكثر مزودة بالمياه عن طريق انبوب توزيع واحد الا في الحالات التالية :- أ - اذا كان من الضروري تجديد انابيب التزويد الموجودة ، أو اذا اصبحت تلك الانابيب غير كافية لسد حاجة تلك البيوت ، أو

ب - اذا لم تسد اثمان المياه عن تلك البيوت ، أو  
( اذا ازداد عدد البيوت عن طريق تغييرات انشائية اجريت لأخي منها .

المادة ٢٢- ١ - تعود ملكية كافة انابيب الرصل ، التي تم مدّها قبل بدء العمل بالقانون - للمجلس الذي يقوم بالأعمال اللازمة لصيانتها وتصليحها وتجديدها على نفقته الخاصة .

٢ - يقوم المجلس ايضاً بالأعمال اللازمة لصيانة ، وتصليح ، وتجديد ذلك الجزء من أية انابيب تزويد ممدودة في طريق عام ، أو فرقه ، أو نخته ، ويجوز له ان يسترد المصاريف التي تكبدها في هذا الصدد من مالك الأماكن التي تزود بالمياه عن طريق تلك الانابيب .

٣ - يجوز فصل أية انابيب عن الانابيب الرئيسية ، سواء تم وصلها قبل أو بعد نفاذ القانون ، كما يجوز وصلها بانابيب رئيسية اخرى ، ويكون ذلك على نفقة المجلس ، الا اذا ثبت ان الوصل الأصلي تم بدون موافقته ورضاه ، وفي مثل هذه الحالة يحق للمجلس استرداد نفقات مشمل هذا الفصل وإعادة الوصل من مستهلك المياه .

## الجزء السابع

## محاسب انابيب المياه (مستوب كوك)

المادة ٢٣- ١ - يترتب على المجلس ان يركب محسباً على أية انابيب توزيع ، يتم مدّها بعد نفاذ القانون ، ويجوز للمجلس ان يركب محسباً ايضاً على أية انابيب توزيع تم مدّها قبل نفاذ القانون ، على أن يكون المحسب ضمن صندوق مغلق ، أو حفرة مغطاة .

هكذا من الأصل

٢ - يوضع أي مجلس يتم تركيبه بعد تاريخ بدء العمل بالقانون في الموضع الذي يرى المجلس أنه مناسب ، شريطة أن :-

- ( أ ) يوضع المجلس الذي يركب في ملك خاص في اقرب مكان للشارع الذي يتفرع منه انبوب التوزيع الى ذلك المكان .
- ( ب ) يوضع المجلس الذي يركب في طريق عام في اقرب مكان من حافة الشارع بعد استشارة سلطة الطرق ذات الشأن .

#### الجزء الثامن

##### أمان المياه واستيفائها

المادة ٢٤- يترتب على المجلس أن يراعي الشروط التالية عند تحديد أمان المياه سنوياً بموجب المادة (٢٠) من القانون :-

- أ - لا يجوز أن تتجاوز أمان المياه التي تستهلك لغايات منزلية في الأماكن التي تستعمل خصيصاً لتلك الغايات أمان المياه التي تستعمل لأية غايات أخرى .
- ب - يجوز تحديد أماناً بمعدل أعلى للمياه التي تستعمل لغايات غير الغايات المنزلية .
- ج - يستوفى على الأقل ضعفي المثل المحدد للمياه التي تستعمل لغايات منزلية عن المياه التي تستعمل لبرك السباحة أو البرك الزخرفية أو التوافير أو لري الحدائق أو الأشجار باستثناء المياه التي تستعمل في عمليات الترحيب أو لحفظ التربة .

المادة ٢٥- رغم أحكام القانون أو هذا النظام أو أية تعديلات لها يجوز للمجلس في أية حالة أن يمين حداً أدنى للمبلغ الذي يستوفيه للمياه التي يزودها ، وفي حالة عدم تعيين مثل هذا الحد يستوفى مبلغ ٥٠٠ فلس عن كل ربيع منه .

المادة ٢٦- يجوز للمجلس أن يطلب تركيب عداد منفصل لجميع المياه التي تستهلك لغايات غير الغايات المنزلية .

المادة ٢٧- تستحق أمان المياه وتدفع بالتواريخ التي يبينها المجلس سنوياً .

المادة ٢٨- ١ - يجوز للمجلس أن يسمح بخصومات أو بتخفيض مقابل عدم التأخر في تسديد أمان المياه شريطة أن يكون معدل تلك الخصومات أو ذلك التخفيض واحداً لجميع الأشخاص في ظروف مماثلة وأن لا يتجاوز في أية حالة ٥ بالمائة .

٢ - إذا سمح المجلس بخصومات أو تخفيض يجب أن يعلن ذلك في كل اشعار بأمان المياه المطلوبة يرسل للمستهلك ما دامت الخصومات أو التخفيضات معمولاً بها .

المادة ٢٩- يجوز للمجلس إجراء الترتيبات لتحصيل أمان المياه في نفس الوقت الذي يجري فيه تحصيل المائتات الأخرى التي تدفع للمجلس من حين إلى آخر شريطة أن .

أ - لا يؤثر ذلك في واردات مصلحة المياه بسبب عدم التقيد بتواريخ التحصيل المعنية بموجب المادة ٢٧ من هذا النظام .

ب - يجري التعديل اللازم في حسابات مصلحة المياه وحسابات المصلحة الأخرى المعنية .

المادة ٣٠- ٢ - تدفع أمان المياه من قبل مشغلي الأماكن ، الا في الحالات التي يتفق فيها المجلس والمالك ( الذي لا يشغل ملكه بنفسه ) ، على أن يكون للمالك مسؤولاً عن الدفع .

٢ - يحصل المجلس أمان المياه المستحقة على أي شخص بعد توجيه طلب اليه ، وفي حالة تخلف الشخص المكلف عن دفعها ، خلال سبعة ايام من تاريخ الطلب ، يجوز للمجلس قطع المياه عن الاماكن التي استحق المبلغ المطلوب عنها ، واستثناء نفقات القطع بنفس الطريقة التي تستوفى بواسطتها امان المياه المستحقة ، ويشترط في ذلك أنه في حالة تقديم اشعار للمجلس خلال ١٥٠ السبعة ايام المذكورة ، بوجود خلاف حول المبلغ المستحق ، او حول مسؤولية الدفع ، لا يجوز للمجلس قطع المياه قبل فصل الخلاف من قبل المحكمة ، بناء على طلب أي من الطرفين .

٣ - ( أ ) في حالة وجود اتفاق بين المجلس والمالك ، الذي لا يشغل ملكه بنفسه كما ذكر في الفقرة الاولى من هذه المادة ، لا يجوز للمجلس قطع المياه عند استحقاق امان المياه وتخلف المالك عن دفعها ، ولكن يجوز للمجلس ان يستولي أمان المياه المستحقة من الشخص الذي يشغل العقار في ذلك الحين . بعد توجيه طلب اليه . وذلك بدون اجراءات بحق المجلس بالزام المالك بالدفع .

( ب ) في حالة تكليف المشغل بدفع امان المياه المستحقة عن المكان الذي يشغله بمقتضى هذه المادة ، يحق لذلك المشغل ، بعد ان يدفع تلك الأمان ، ان يحسم قيمتها من أي اجار قد يكون مستحقاً عليه للمالك في ذلك الحين .

المادة ٣١- في حالة تزويد بيتين ، او أكثر ، يشغلها اشخاص مختلفون بالمياه عن طريق انبوب مشترك ، يكون مالك او مشغل كل منها مسؤولاً عن دفع نفس الأمان للمياه كما لو كان التزويد يجري بواسطة انبوب منفصل .

المادة ٣٢- ١ - اذا ثبت للمحكمة بأن شخصاً ينوي ترك المكان الذي يشغله ، او انه على وشك تركه ، بدون ان يدفع للمجلس امان المياه المطلوبة منه ، يجوز للمحكمة ان تصدر امراً تخول شخصاً معيناً ، يذكر اسمه في ذلك الامر ، صلاحية دخول ذلك المكان وحجز اموال تعادل قيمتها اماناً للمياه غير المسددة .

٢ - يرفع الحجز عن تلك الاموال ، وترد للشخص المتخلف عن الدفع ، في حالة قيامه بتسديد المبلغ المستحق خلال سبعة ايام .

٣ - في حالة عدم تسديد المبلغ المستحق خلال سبعة ايام يجوز بيع الاموال المحجوزة وتحويل ما يتبقى من ثمنها لتسديد المبلغ المستحق مع مصاريف الحجز والبيع ، وبمصاد الرصيد للمالك .

المادة ٣٣- ١ - تسجيل العداد يكون اثباتاً لكية المياه المستهلكة .

٢ - يجوز الفصل في أي خلاف قد ينشأ بين المصلحة والمستهلك ، حول كمية المياه المستهلكة ، من قبل المحكمة ، بناء على طلب أي من الطرفين .

هكذا من المجهول

٣ - اذا ثبت من فحص اي عداد بأن تسجيله كان غير صحيحا بنسبة تتجاوز خمسة بالمئة :-

أ ( يعتبر تسجيل العداد غير صحيح وذلك النسبة ابتداء من تاريخ القراءة التي سبقت القراءة الاخيرة من قبل المجلس .

ب ( يعاد المستهلك المبلغ الذي يترتب رده اليه او يدفع المستهلك المبلغ الاضافي المترتب عليه ، بنفس الطريقة التي تستوفى بموجبها أثمان المياه .

### الجزء التاسع

#### احكام منع ضياع المياه الخ واثان العدادات والاجهزة الاخرى

المادة ٣٤ - ١ - يطلب المجلس تزويد كل بيت ، انشئ قبل نفاذ القانون او بعده ، بمستودع او خزان مياه مزود بموايه ومحبس ( ستوكوك ) مركب على الانبوب الذي ينقل المياه للمستودع او الخزان ( هل ان يتسع ذلك المستودع او الخزان لكمية من المياه كافية لتزويد ذلك البيت بما يحتاجه للاستعمال المنزلي خلال ٢٤ ساعة ) .

٢ - في حالة تخلف اي مستهلك عن القيام باعدادات مستودع او خزان ، بعد ان يطلب منه ذلك ، او في حالة قيامه بذلك وتختلف عن صيانه وصيانة العوامة والمحبس التابعين له بمالة صالحة ، يجوز للمجلس ان يقوم باعدادات المستودع او الخزان ، وتركيب العوامة والمحبس ، او باجراء التصليحات الضرورية لمنع ضياع المياه ، او لتوليتها واستيفاء المصاريف المعقولة التي تكبدتها في هذا الصدد من مالك العمارة .

المادة ٣٥ - يجوز للمجلس ان يفحص اية اجهزة يستعملها اي شخص للمياه التي يزودها ، او سيزودها المجلس بها ، ويرتب على ذلك الشخص ان يدفع للمجلس النفقات الناشئة عن ذلك ، والتي يعينها المجلس من وقت لآخر .

المادة ٣٦ - ١ - اذا اعتقد المجلس ان هناك خراب او خلل في احد الانابيب التزويد ، التي لا تقع مسؤولية صيانهها على المجلس ، يسبب او قد يسبب ، ضياع المياه او ضررا للاشخاص او الاموال ، فيجوز له ان يقوم بالعمل الذي يراه ضروريا ، بدون ان يطلب منه ذلك ، وفي حالة اكتشاف مثل هذا الخراب او الخلل في الانبوب يستوفي المجلس مصاريف اكتشاف الخراب او الخلل ، وتصلحه ، من مالك ذلك المكان .

٢ - اذا كان مثل هذا الانبوب يزود بيتين او اكثر يشغلها اشخاص مختلفون ، يستوفي المجلس المصاريف المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة من مالك ، او مالكي ، الا ما كن بالنسب التي قد تعينها المحكمة فيما لو احيل اي نزاع حول هذه النسب اليها .

المادة ٣٧ - ١ - اذا تسبب اي مالك ، او مشغل ، لاي مكان ، عملا او اهمالا ، او سمح ، لاية اجهزة للمياه :-

أ ( ان تكون بمالة خربة ، او بحاجة للاصلاح ، او ان تبقى في حالة كهذه ، او

ب ( ان يكون تركيبها او تركيبها ، او استعمالها ، مما يؤدي الى ضياع الماء المزود للمكان ، من قبل المجلس ، او سوء استعماله ، او تولوه قبل الاستعمال ، او الى عودة اية اقلدار الى اي انبوب عائد للمجلس ، او متصل به .

يعتبر انه ارتكب مخالفة ، ويعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

٢ - عند وجود مثل الحالة المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة ، يجوز للمجلس ان يطلب ، بموجب اشعار ، من مالك او مشغل المكان ان يقوم بالعمل اللازم لازالة سبب الشكوى ، واذا تخلف من القيام بذلك خلال ٤٨ ساعة ، يجوز للمجلس ان يقوم بالاممال الضرورية ويسترد المصاريف المعقولة التي يتكبدها في هذا الصدد من المالك .

المادة ٣٨ - اذا اخذ اي شخص مياه ، او غير مجراها بسدون حق من خزان عام ، او يجري مياه ، او انابيب رئيسية ، او اي جهاز آخر عائد للمجلس او من مستودع او خزان مياه او اي وعاء آخر يحسوي على مياه حالمة للمجلس والتي زودها المجلس لمستهلك ما ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز قيمتها ( ١٠ ) دنانير .

المادة ٣٩ - يعاقب اي شخص زود بمياه لغاية معينة اذا ما استعمل ، او سمح باستعمال تلك المياه لغاية غير الغاية التي يحق له استعمال تلك المياه من اجلها بغرامة لا تتجاوز قيمتها ( ١٠ ) دنانير .

المادة ٤٠ - ١ - يجوز للمجلس بموجب امر ينشره في صحيفة توزع ضمن حدود التزويد .

أ ( ان يمنع استعمال اية اجهزة مياه تحت الاستعمال او التي سوف تستعمل لاجراض تتعلق بتزويد المياه ، او اخذها من الانابيب الرئيسية ما لم تكن اية الاجهزة التي يوافق عليها المجلس والوارد ذكرها في لائحة خاصة يعدها المجلس لهذا الغرض او المنصوص عليها في اية أنظمة صادرة بموجب القانون .

ب ( ان يصدر تعليمات تتعلق بكيفية تركيب ووصل وتصليح وصيانة اجهزة المياه الموافق عليها ، والاشخاص المصرح لهم بالقيام بهذه الاعمال .

٢ - يجوز للمجلس بناء على طلب اي مستهلك حالي او مقترح ان يزود ذلك المستهلك عن طريق البيع او الاجارة ، بأية اجهزة مياه موافق عليها بموجب اللائحة التي يصدرها المجلس ، من وقت لآخر او المنصوص عنها في اية أنظمة صادرة بموجب القانون شريطة ان لا يكون تقديم العدادات التي يقوم المجلس بتزويدها بموجب هذه الفقرة الا عن طريق الاجارة .

المادة ٤١ - ١ - اذا قام اي شخص عن طريق الغش بتغيير سجل العداد ، المرفسوع من قبل المجلس لتقاس كمية المياه التي يقوم المجلس بتزويدها ، او يمنع العداد من تسجيل الكمية الصحيحة من المياه المزودة ، او باستعماله ، او استخدام مياه المجلس عن طريق الغش ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز ( ١٠ ) دنانير ، وذلك بدون اجحاف بأي حق او علاج آخر يحق للمجلس ممارسته او الاستفادة منه . وبالإضافة لذلك يجوز للمجلس ان يسترد المصاريف المعقولة التي تكبدتها لتصليح العداد من مرتكب الجرم .

٢ - اذا ثبت ان مستهلكا قد غير تسجيل العداد . فيكون عبء الاثبات بأنه لم يفعل ذلك بقصد الغش ، على ذلك المستهلك ، وفي حالة وجود وسائط لديه لمنع اي عداد من تسجيل الكمية الصحيحة ، او التي تمكنه من استخراج او استعمال المياه عن طريق الغش يكون ذلك بينة بأنه بالفعل منع العداد من تسجيل الكمية الصحيحة بقصد الغش او انه استخرج او استعمل المياه عن طريق الغش .

هكذا من أجل

المادة ٤٢- إذا تعرض أي شخص عن تعمد ، أو إهمال ، أو بدون رضى المجلس بأية طريقة ، لأي جهاز ماء عائد للمجلس وكان ذلك سبباً في التعرض لانتظام تزويد المياه ، يعاقب بغرامة لا تتجاوز ( ١٠ ) دنانير ، ويجوز للمجلس أن يسرد منه قيمة الضرر الذي سببه لتلك الأجهزة .

المادة ٤٣- ١ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز ( ١٠ ) دنانير كل من يقوم بتركيب وصلة لأي جهاز عائد للمجلس ، أو يجري تغيير الصواب التزويد أو أي جهاز مركب عليه ، بدون موافقة المجلس .

٢ - في حالة ارتكاب مثل هذه المخالفة ، يجوز للمجلس أن يستوفي من المخالف قيمة الضرر الذي أحدثته وقيمة المياه التي ضاعت ، أو التي اُستهلكها أو استلكت بطريقة غير أصولية ، وذلك بغض النظر عما إذا كان المخالف قد حوكم جزائياً أم لا .

المادة ٤٤- يعاقب بغرامة لا تتجاوز ( ٥ ) دنانير كل مالك . أو مشغل ، لمكان مزود بالمياه من قبل المجلس ، قام بتزويد أية كمية من تلك المياه لشخص آخر ، أو سمح له بأخذها لاستعمالها في مكان آخر ، إلا إذا كان ذلك بقصد إطفاء حريق في ذلك المكان ، ولا يؤثر ذلك في حق المجلس باستيفاء ثمن المياه التي زودت أو أخذت بهذه الطريقة .

المادة ٤٥- ١ - لا يجوز للمستهلك أن يقوم بنفسه :-

أ ( بوصل ، أو بئك ، أي عداد معد لتسجيل كميات المياه التي تدفق أمانها للمجلس .  
ب ) بأجراء أي وصل ، أو فصل ، آخر من خطوط المجلس الرئيسية ، أو أجهزته الأخرى .  
بل يترتب على المستهلك أن يعطي إشعاراً بما يطلبه ، لا تقل مدته عن ( ٣ ) أيام في الحالة المنصوص عنها في البند ( أ ) من هذه الفقرة ، ولا تقل مدته عن ١٤ يوماً في الحالة المنصوص عنها في البند ( ب ) من هذه الفقرة .

٢ - يعتبر المستهلك الذي يخالف أحكام هذه المادة بأنه ارتكب جرماً يعقضى هذا القانون .

المادة ٤٦- يحصل المجلس أي مبلغ تكبده في سبيل تنفيذ أحكام القانون ، أو هذا النظام بالطريقة التي يحصل بها عائدات البلدية .

نظام رقم ( ٦٣ ) لسنة ١٩٦٦

## نظام مصلحة مياه أمانة العاصمة

صادر بموجب المادتين ٤٤ و ٤٥ من قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٥

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مصلحة مياه أمانة العاصمة ( اجتماعات اللجنة ) لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لمعابر الواردة في هذا النظام نفس المعاني المخصصة لها في القانون وتعني عبارة ( القانون ) قانون مياه مدينة عمان رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٥ .

المادة ٣ - تعين اللجنة المنصوص عنها في المادة ٤ ( ٢ ) من القانون من قبل المجلس بعد نفاذ القانون أو قبل ذلك ، أما في السنين التالية فيجري تعيينها سنوياً في الاجتماع الذي يعقد المجلس بتاريخ ١ نيسان وفي حاله عدم انعقاد الاجتماع بذلك التاريخ تعين اللجنة في أول اجتماع يعقد المجلس بعد ذلك التاريخ ويجب أن -

١ - تتألف اللجنة من ستة أعضاء من أعضاء المجلس على الأقل ويكونون النصاب القانوني بحضور أربعة أعضاء ( يكون أمين العاصمة يحكم منصبه عضواً في اللجنة وفي أية لجنة فرعية منبقة عنها ) .

٢ - تجتمع اللجنة في التواريخ والقرارات التي يقرها المجلس على أن لا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد في الشهر .

٣ - تطبق اللجنة وإية لجان فرعية منبقة عنها القواعد التالية بالنسبة الى اجتماعاتها . -

أ ( ١ ) يقوم أمين العاصمة بتوجيه الدعوة لأول اجتماع اللجنة في التاريخ والمحل اللذين يعينهما الأمين على أن يعقد الاجتماع الأول خلال ( ١٤ ) يوماً من نفاذ هذا النظام .

ب ( ٢ ) يعتبر الاجتماع الأول المشار إليه في الفقرة ( أ ) من هذه المادة الاجتماع السنوي للسنة الحالية أما في السنين التالية يكون أول اجتماع للجنة بعد تعيينها من قبل المجلس هو الاجتماع السنوي .

ج ( ٣ ) تعين اللجنة في اجتماعها السنوي رئيساً ونائباً للرئيس ويستمر كل منهما في منصبه حتى يتم تعيين خلف له إلا إذا استقال أو سقطت عضويته في اللجنة .

د ( ٤ ) في حالة شغور منصب الرئيس أو نائبه تقوم اللجنة بتعيينه المنصب الشاغر في أول جلسة تالية .

هـ ( ٥ ) يرأس الرئيس الجلسة إذا كان حاضراً .

و ( ٦ ) في حالة تغيب الرئيس يرأس الجلسة نائبه :

ز ( ٧ ) في حالة تغيب الرئيس ونائبه يرأس الجلسة العضو الذي يختاره أعضاء اللجنة الحاضرون .

هكذا من الترحيل



ج - يجوز لرئيس اللجنة دعوتها لمقعد الاجتماع في أي وقت .  
ط - إذا رفض الرئيس ان يدعو اللجنة لمقعد اجتماع عندما يطلب منه ذلك اربعة اعضاء خطياً او اذا اهل توجيه مثل هذه الدعوة لمدة ( ٧ ) ايام من تاريخ ذلك الطلب الخطي الموجه اليه فمندا يجوز لاولئك الاعضاء ان يقوموا بتوجيه الدعوة لاجتماع اللجنة بانفسهم ويترتب عليهم توقيها ويبدأ الأعمال المنوي بمثلها .  
ي - يرسل اشعار لكل عضو من اعضاء اللجنة قبل موعد الجلسة بيومين كساملين على الاقل ويتضمن الاشعار التفصيل عن ميعاد ومكان الجلسة مع جدول الأعمال التي سريحت فيها شريطة . -

١ - عدم تبليغ الاشعار لأي عضو لا يشكل سبباً لاعتبار الاجتماع غير قانوني .  
٢ - ان لا يجري بحث أي موضوع في اجتماع اللجنة الذي قام الاعضاء بتوجيه الدعوة اليه ان لم يرد ذكره في جدول الأعمال .  
ك - لا يجوز القيام بأي عمل في اجتماعات اللجنة الا بحضور النصاب القانوني على الاقل .  
ل - تتخذ قرارات اللجنة بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين ويبري التصويت برفع الايدي .  
٤ - ينظم محضر يوافق كل جلسة من جلسات اللجنة واللجان الفرعية المبنية عليها يتضمن القرارات المتخذة ويدون المحضر في سجل تكون اوراقه ثابتة ويوقعه رئيس الاجتماع في نفس الجلسة او في الجلسة التالية .  
٥ - يكونون حق تعيين بلان فرعية من بين اعضائها لغايات معينة وتطبيق الاحكام التالية بالنسبة للجان الفرعية . -  
أ - تتألف كل لجنة فرعية من اربعة اعضاء على الاقل يشكل اي ثلاثة منهم نصاباً قانونياً .  
ب - يكون رئيس اللجنة رئيساً لكل من اللجان الفرعية المبنية عليها .  
ج - لا يعمل بقرارات اللجان الفرعية الا بعد موافقة اللجنة عليها .  
٦ - تكون كافة جداول الأعمال والقرارات والوثائق والاجراءات المتعلقة باللجان الفرعية واللجان سرية حتى ينتهي النظر فيها من قبل اللجنة ان كانت غولة من قبل المجلس للنظر فيها ، اما في الحالات الاخرى فيبقى سرية حتى ينتهي المجلس من النظر فيها .

المادة ٤ - اذا انتهت عضوية أي عضو في المجلس تنهت عضويته في اللجنة .  
المادة ٥ - يجوز لعضو اللجنة ان يستقيل منها في أي وقت بموجب اشعار خطي يوجهه لأمين العاصمة وتعتبر استقالته سارية المفعول من تاريخ استلام أمين العاصمة للاشعار المذكور ويقوم الأمين بإبلاغ الاستقالة للجنة والمجلس .  
المادة ٦ - في حالة حدوث شاغر او شواغر في عضوية اللجنة يقوم المجلس بتعيينها خلال شهر واحد الا انه في حالة حدوث الشاغر او الشواغر ضمن مدة لا تتجاوز شهرين قبل موعد التعيين السنوي لاعضاء اللجنة وبقاء عدد كاف من الاعضاء في اللجنة لتشكيل النصاب القانوني فمندا تعال الشواغر عن طريق التعيين السنوي .  
المادة ٧ - اذا كان لأي عضو اية مصلحة مالية ، في اية اتفاقية او أي عقد مقترح او مسألة اخرى فلا يحق له الاشتراك بالتصويت على تلك الاتفاقية او ذلك العقد او تلك المسألة وعليه ان ينسحب من الجلسة الا اذا طلبت منه اللجنة البقاء رغم علمها بذلك المصلحة شريطة ان لا تطبق احكام هذه المادة على مصلحة العضو في اتفاقية او عقد مقترح او مسألة اخرى بصفتها شخصاً يدلع غيرائب أو عائدات أو أحد سكان المنطقة او مستهلك مياه .

نظام رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦

## نظام مصلحة مياه امانة العاصمة

صادر بموجب المادة ٤ فقرة ١ والمادة ٤٤ فقرة ٢ من قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٥



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( التوضيف ) لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للمعابر الواردة في هذا النظام نفس المعاني المخصصة لها في القانون وتعني كلمة ( القانون ) قانون مياه مدينة عمان رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٦٥ .

المادة ٣ - عند سريان هذا النظام يعين المجلس لجنة يتولها جميع الصلاحيات التي يتمتع بها المجلس ، كما يحول اليها جميع الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب القانون والانظمة الصادرة بموجبه ، باستثناء الصلاحيات التالية : -

- تعيين مدير وامين سر وحاسب مصلحة المياه بموجب المادة ( ٥ ) من القانون .
- ب - استملاك حقوق المياه والابار والابار الفاسطة بموجب المادتين ( ٧ و ٩ ) من القانون .
- ج - استملاك الاراضي بموجب المادة ( ٨ ) من القانون .
- د - ابرام الاتفاقيات المتعلقة بتزويد المياه بالجملة بموجب المادة ( ١٠ ) من القانون .
- هـ - التصرف بالاراضي بموجب المادة ( ١١ ) من القانون .
- و - فرض ائمان المياه بموجب المادة ( ٢٠ ) من القانون .
- ز - استئذنة المال بموجب المادة ( ٣١ ) من القانون .
- ح - اصدار الانظمة بموجب المادتين ( ٣٦ و ٣٧ ) من القانون .
- ط - استملاك عدادات المياه الموجودة بموجب المادة ( ٤٠ ) من القانون .
- ي - القيام بعمل الترتيبات لاستيفاء ائمان المياه ، مع عائدات الامانة الاخرى بموجب المادة ( ٢٧ ) من الجزء الثامن من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( تنظيم العمل ) لسنة ١٩٦٤ او تعديلاته .
- ك - اصدار امر بشأن اجهزة المياه المرافق عليها بموجب المادة ( ٣٨ ) فقرة ( ١ ) من الجزء التاسع من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( تنظيم العمل ) لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته .
- ل - القيام بتزويد اجهزة المياه بموجب المادة ( ٣٨ ) الفقرة ( ٢ ) من الجزء التاسع من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة ( تنظيم العمل ) لسنة ١٩٦٦ .

( تقوم اللجنة برفع توصيات الى المجلس للموافقة عليها فيما يختص بالامور المذكورة في الفقرات ( ١ - ١٢ من هذه المادة ) .

المادة ٤ - يترتب على اللجنة ، عند ممارستها صلاحياتها ، وقيامها بواجباتها ومسؤولياتها بموجب هذا النظام ، ان تنفذ في جميع الاحوال باحكام القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

هكذا من المرحلي

المادة ٥ - بالرغم من تفويض صلاحيات وواجبات ومسؤوليات المجلس الى اللجنة ، يبقى المجلس مسؤولاً تجاه الوزير عن اي تقصير او اهمال في تنفيذ الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه بمقتضى القانون والانظمة الصادرة بموجبه .

المادة ٦ - يرتب على المدير والمحاسب وامين السر ان يخصصوا جميع اوقاتهم لقيام بواجبات المناصب التي يشغلونها .

المادة ٧ - يرتب على المدير المعين بموجب المادة (٥) من القانون :-

١ - يحضر جميع اجتماعات اللجنة ويقدم تقارير خطية في تلك الاجتماعات عن سير الاعمال واحصاءات عن المياه التي تم ضخها والتي استهلكت والمفقودة وعن اي توقف خطير عن الزرود واية معلومات اخرى يرى من المناسب اطلاع اللجنة عليها او قد تطلبها اللجنة .

٢ - يكون مسؤولاً عن تنظيم وطبع جدول الاعمال والتقارير المتعلقة بالاجتماعات .

٣ - يوقع جميع المراسلات الصادرة عن المصلحة .

٤ - يمثل المصلحة ويعرض وجهة نظرها في جميع التحقيقات التي تكون المصلحة طرفاً فيها .

٥ - يفوض ما يراه مناسباً من صلاحيات وواجبات ومسؤوليات لموظفي المصلحة . وفي هذه الحالة يبقى مسؤولاً شخصياً تجاه اللجنة والمجلس عن تسير أعمال المصلحة على احسن وجه .

٦ - يقدم اللجنة في كل اجتماع لائحة بالاشياء التي قد تازم في تسير اعمال المصلحة اليومية ، وتكون تلك اللائحة بعد موافقة اللجنة عليها ، وتوقيعها من قبل الرئيس ، تفويضاً كافياً للحصول على الاشياء المدرجة فيها .

ويتصور للمدير في حالة طارئة ان يتفق نقوداً بدون الحصول على موافقة اللجنة مسبقاً من ميزانية خاصة موافق عليها للاغراض المعينة في تلك الميزانية ويشترط في ذلك انسه في حال كون اسعار الاشياء التي ينوي شراؤها أو اجور الخدمات التي يريد الحصول عليها غير مستقرة فيترتب عليه ان يحصل على مالا يقل عن ثلاثة عروض متنافسة وان يقبل السعر الادنى .

لا يجوز ان تتجاوز الاموال التي ينفقها المدير بهذا الشكل في اية حالة (٥٠) ديناراً وعليه ان يعلم رئيس اللجنة عن هذه الظروف في اول فرصة ممكنة .

٧ - يكون مسؤولاً تجاه اللجنة عن :-

أ - سير اعمال المصلحة بالنظام وعلى احسن وجه .

ب - تنفيذ سياسة وقرارات اللجنة وادارة الاعمال التي توافق عليها اللجنة والاشراف عليها .

ج - مراقبة الموظفين بما في ذلك النظام والتدريب والرشاء وتقديم التواصي للجنة بتغيير ترتيب المكاتب ، واعادة توزيع واجبات ومسؤوليات الموظفين ، بنية تحسين سير العمل ، ورفع مستوى انتاج الموظفين ، والاستفادة من مواهبهم وامكانياتهم الشخصية على احسن وجه .

د - توظيف ولصّل موظفي المياومة شريطة ان لا يوظف في المصلحة اي شخص من اقربائه او من اقرباء موظفي المصلحة المصنفين الاخرين بدون موافقة رئيس اللجنة .

هـ - خلق جو من الانسجام والتعاون مع جميع رؤساء الاقسام الاخرى في الامانة وخاصة اقسام الصحة والطرق والاسكان والتخطيط والمخاري ، ومسح سلطة المياه المركزية ، والمليئات والاشخاص المسؤولين عن تقديم الخدمات وتركيب الاجهزة تحت سطح الأرض .

المادة ٨ - على اللجنة ان تطلب من المحاسب ان يقدم لها :-

أ - تقريراً الواردات والمصاريف للسنة الجارية بأقرب وقت ممكن بعد نفاذ هذا النظام .

ب - التقرير المتخصص عنه في المادة (١٩) من القانون بمدة لا تقل عن شهرين قبل بداية كل سنة مالية .

## نخبة السيرة للهندسة من المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/١

نأسر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٦

## نظام العلاوة الفنية للمهندسين الزراعيين

صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام العلاوات الفنية للمهندسين الزراعيين لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٦/١ .

المادة ٢ - يكون للكليات والبعثات التالية المعاني المخصصة في ادائها ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

تعني كلمة ( رئيس الدائرة ) الوزير المختص ورئيس المؤسسة او السلطة المختصة .

تعني كلمة ( مهندس زراعي ) المهندس الزراعي المعين في اية وظيفة مخصصة في اية وزارة او دائرة او مؤسسة او سلطة حكومية يزاول خلالها مهنة الهندسة الزراعية والحاصل على ترخيص بمزاولة مهنة الهندسة الزراعية بموجب قانون نقابة المهندسين الزراعيين رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - يمنح المهندس الزراعي علاوة فنية قدرها ٧٠٪ من راتبه الاساسي على ان يجري تحديد هذه النسبة من وقت لآخر من قبل رئيس الدائرة في ضوء كفاءة المهندس الزراعي وانتاجه .

المادة ٤ - أ - لا يمنح المهندس الزراعي العلاوة الفنية اذا سمح له بتعاطي اعمال الهندسة الزراعية في غير ممتلكاته الشخصية .

ب - اذا مارس المهندس الزراعي الاعمال الهندسية الزراعية في غير ممتلكاته الشخصية بدون موافقة الجهات المختصة تسترد منه جميع العلاوات التي كان قد استوفها خلال ممارسته لتلك الاعمال على ان لا تقل عن علاوات الشهر الواحد ويكون عرضة للاجراءات التأديبية المنصوص عليها في الانظمة المعمول بها .

المادة ٥ - يسرى هذا النظام على المهندسين الزراعيين المعينين برواتب شهرية مقطوعة او بعقود او بالاجور اليومية على اساس مقدار الراتب الاساسي فيما لو صنفوا ، شريطة ان تسمح بذلك التخصيصات المرسومة لهؤلاء الغاية ، ويحدد الراتب الاساسي بعد تزويد رئيس ديوان الموظفين بالاوراق التوثيقية التي تثبت المؤهلات والخبروة الاستثنائية برأيه . وفي حالة وقوع خلاف حول تحديد الراتب يحال الامر الى رئيس الوزراء مع بيان اسباب الخلاف .

هكذا من العمل

المادة ٦ - تحجب الاجور المنصوص عليها في نظام اجور الاعمال الاضافية لوظفي الدولة رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٥ عن اي مهندس زراعي تشمله احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٦/١

### اختيرت لجان

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير المالية ووزير المدلية رئيس الوزراء  
وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية والوكالة وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة ووزير الدفاع

عبد الوهاب المجاني

عز الدين المكي

وصفي التل

وزير الداخلية

وزير المالية

وزير الدفاع

الترقية والتعلم

الصحة

بشرق وبريد

ذوقان الهنداوي

احمد ابو قورة

فضل الدلقموني

وزير الداخلية

وزير المالية

وزير الدفاع

الاعلام

ميناء طيران سكك

الاشغال العامة

عبد الحميد شرف

سعيد الدجاني

يحيى الخطيب

وزير الداخلية

وزير الاشياء والتعمير ووزير

وزير الدفاع

الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة

نصبت كمال

الزراعية

اكرم زعيتر

نصبت كمال

اسماعيل حجازي

### نموذج لائحة لجان

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/١١ .

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦

### نظام الاقراض لمؤسسة الاسكان

صادر بالاستناد للمادة (١٨) من قانون مؤسسة الاسكان المؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٥

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام الاقراض لمؤسسة الاسكان لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكايات والبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الحكومة

المؤسسة

الوزير

المجلس

المدير العام

لجنة الاقراض

السكن

حسبما عرفت في قانون مؤسسة الاسكان المؤقت  
رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٦٥

اللجنة المؤلفة بموجب هذا النظام لغاية دراسة  
طلبات القروض واتخاذ القرار بشأن منحها .

اي بناء يقام لسكني المقترض الشخصية ومن  
يعولهم سواء كان دارا منفصلة او شقة في عمارة .

المادة ٣ - تؤلف لجنة الاقراض من رئيس المجلس ونائب الرئيس وثلاثة اعضاء ينتخبهم المجلس من بين اعضاء  
تكون مهمتها دراسة طلبات القروض واتخاذ القرار بشأن منحها للمقترضين .

المادة ٤ - تعطى القروض لوظفي الحكومة والمؤسسات العامة اولا ومن ثم تعطى للوى الدخل المحدود .

هكذا من الله على

المادة ٥ - تعطى الأولوية في منح القروض لمن تتوفر فيه أكثرية الشروط التالية :

أ - ان يكون المقترض مالكا للأرض التي سيشتد عليها السكن .

ب - ان يكون متزوجا .

ج - ان يكون المتزوج صاحب عائلة كبيرة .

د - ان يكون قد أمضى مدة أطول في خدمة الحكومة او المؤسسات العامة .

المادة ٦ - لا يجوز الاقتراض الا لغايات انشاء السكن .

المادة ٧ - لا تمنح القروض لمن يملك هو او زوجته او فروعه القاصرون مسكنا ما لم يكن هذا المسكن غير كاف لاياله وعائلته بسبب وجوده في قريته بعيدا عن مكان عمله او لأشراك عدد كبير من عائلته في امتلاكه .

المادة ٨ - يجوز للمجلس في بعض الأحوال الموافقة على منح قرض لشراء بناء جاهز لاستعماله كسكن خاص وعندئذ يدفع القرض دفعة واحدة .

المادة ٩ - تمنح القروض لمدة لا تزيد على خمسة عشر عاماً .

المادة ١٠ - لا يجوز ان يتجاوز مقدار القرض اربعة اضعاف الراتب السنوي للمقترض ويشترط ان يكون القرض كافيا لإقامة بناء يكمله او لإتمام بناء قائم حتى مرحلة الانجاز حسب المخططات والمواصفات والتقدير التي توافق عليها المؤسسة .

المادة ١١ - يشترط اتمام البناء خلال مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا من تاريخ تنظيم سند القرض .

المادة ١٢ - يدفع القرض للمقترض على اربع دفعات تتناسب ومراحل تنفيذ البناء .

المادة ١٣ - قبل تسديد القرض يكادله لا يجوز لأي مقترض ان يوجر او يبيع البناء الذي اقامه بالقرض للمعطي له الا بعد الحصول على موافقة المجلس ويجوز للمجلس ان يوافق على تحويل ملكية العقار المرهون من مقترض الى آخر تتوفر فيه شروط الاقتراض .

المادة ١٤ - يترتب على المقترض :-

أ - ان يرهن الأرض والبناء لصالح المؤسسة رهنا من الدرجة الاولى .

ب - ان يفوض مستخدمه ( بكسر الدال ) بانتطاع الاقساط الشهرية المستحقة من رتبة تفويضها لا رجعة فيه حتى الوفاء بقيمة القرض .

المادة ١٥ - يجوز للمؤسسة ان تؤمن تأمينا جماعيا على حياة المقترضين على ان تضاف رسوم التأمين المستحقة على الاقساط الشهرية .

المادة ١٦ - للمجلس ان يتخذ جميع الاجراءات القانونية بحق المتخلفين عن تسديد الاقساط الشهرية لاي سبب من الاسباب وفقا لنصوص عقد القرض للمرهم .

المادة ١٧ - تحسب فائدة سنوية بسيطة على القرض يحددها ويعلمها المجلس بموافقة مجلس الوزراء بعد التشاور مع البنك المركزي الا ان في تسدد الفوائد مع القرض على اقساط شهرية محددة في سند القرض .

المادة ١٨ - يستحق القسط الاول بعد مرور ثمانية عشر شهرا على عقد القرض ويجوز الوفاء بقيمة الدين كاملا او جزئيا قبل استحقاقه وفي حالة الوفاء برصيد القرض قبل استحقاقه فتحسم من المبلغ المستحق الفوائد عن المدة المتبقية .

المادة ١٩ - يحق للمدير العام بموافقة المجلس اصدار تعليمات عامة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٦/٦/١١

أحمد بن طلال

وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة للشؤون رئاسة	رئيس الوزراء
البلدية والقروية	الوزراء ووزير المالية بالوكالة	وزير الدفاع
قاسم الرغايوي	عبد الوهاب الخالدي	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات
الريية والتسميم	الصحة	برق وبريد
ذولان الهنداوي	احمد ابو قورة	فهد الدلقموني
وزير	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير
الاعلام	وزير المالية بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الرضي
وزير	وزير الانتشاء والتعمير ووزير	وزير الزراعة ووزير
الشراعية	الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	الاشغال العامة بالوكالة
اكرم زعير	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

هكذا من المأهول

# نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/٤  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦٧) لسنة ١٩٦٦

## نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار

صادر بالاستناد الى المادة ٩ من قانون الموازنة العامة رقم (٢١) لسنة ١٩٦٦

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام تشكيلات وظائف مجلس الاعمار لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٦/٤/١ .

المادة ٢ - يحدد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة واسماء هذه الوظائف ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك مجلس الاعمار حسبما هو مدرج في الجدول الملحق بهذا النظام والذي يعتبر جزءاً منه .

١٩٦٦/٦/٤

أحمد بن طلال

وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير المالية ووزير	رئيس الوزراء
وزير الداخلية لشؤون البلدية والقروية بالوكالة	المديرة بالوكالة	وزير الدفاع
عبد الوهاب الخرافي	وصفي التل	
وزير الأشغال العامة	وزير التربية والتعليم	وزير المواصلات
دوقان الفتناوي	احمد ابو قوره	فضل الدلقموني
وزير الاعمال	وزير المواصلات	وزير
عبد الحميد شرف	مينا طيران سكله	الاقتصاد الوطني
وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير ووزير	دري
حازم لسيه	الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	الزراعة
	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

## الفصل : ٢٢ - مجلس الاعمار

رقبها	الدرجة	العدد	العدد	ايضايات
عنوانها	الراتب	٦٥-٦٦	٦٦	
<b>الوظائف المصنفة</b>				
١ - مديرية الدراسات والتخطيط والتمويل	اولى	١	١	
١/١ - مدير الدراسات والتخطيط والتمويل	١	١	١	ترقيم وظائف من المادة (٣/١)
٢/١ - مساعد مدير	٢	١	١	
٣/١ - مساعد المدير	٣	١	١	
٤/١ - اقتصادي	٤	١	١	
٥/١ - اقتصادي	٥	١	١	
٦/١ - اقتصادي مساعد	٦	١	١	
٧/١ - أمين مكتبة	٧	١	١	
٨/١ - اقتصادي مساعد	٨	١	١	
٩/١ - سكرتيرة	٩	١	١	
١٠/١ - مساعد اداري	١٠	١	١	
١١/١ - ناسخ	١١	١	١	
١٢/١ - ناسخ ، كاتب	١٢	١	١	
١٣/١ - ناسخ ، كاتب	١٣	١	١	
٢ - مديرية المشاريع والمتابعة	اولى	١	١	
١/٢ - مدير المشاريع والمتابعة	١	١	١	احداث وظيفة
٢/٢ - كبير مهندسين	٢	١	١	
٣/٢ - رئيس قسم	٣	١	١	
٤/٢ - رسام	٤	١	١	
٥/٢ - ناسخ	٥	١	١	
٣ - مديرية الصناديق	اولى	١	١	
١/٣ - مدير صندوق قروض البلديات	١	١	١	
٤ - المديرية المالية	اولى	١	١	
١/٤ - مدير مالي	١	١	١	
٢/٤ - رئيس قسم	٢	١	١	
٣/٤ - رئيس قسم	٣	١	١	
٤/٤ - محاسب مدقق	٤	١	١	
٥/٤ - محاسب	٥	١	١	
٦/٤ - محاسب	٦	١	١	
٧/٤ - ناسخة	٧	١	١	
٨/٤ - ناسخة	٨	١	١	
٩/٤ - ناسخة	٩	١	١	
١٠/٤ - ناسخة	١٠	١	١	
١١/٤ - ناسخة	١١	١	١	
١٢/٤ - ناسخة	١٢	١	١	
١٣/٤ - ناسخة	١٣	١	١	
١٤/٤ - ناسخة	١٤	١	١	
١٥/٤ - ناسخة	١٥	١	١	
١٦/٤ - ناسخة	١٦	١	١	
١٧/٤ - ناسخة	١٧	١	١	
١٨/٤ - ناسخة	١٨	١	١	
١٩/٤ - ناسخة	١٩	١	١	
٢٠/٤ - ناسخة	٢٠	١	١	
٢١/٤ - ناسخة	٢١	١	١	
٢٢/٤ - ناسخة	٢٢	١	١	
٢٣/٤ - ناسخة	٢٣	١	١	
٢٤/٤ - ناسخة	٢٤	١	١	
٢٥/٤ - ناسخة	٢٥	١	١	
٢٦/٤ - ناسخة	٢٦	١	١	
٢٧/٤ - ناسخة	٢٧	١	١	
٢٨/٤ - ناسخة	٢٨	١	١	
٢٩/٤ - ناسخة	٢٩	١	١	
٣٠/٤ - ناسخة	٣٠	١	١	
٣١/٤ - ناسخة	٣١	١	١	
٣٢/٤ - ناسخة	٣٢	١	١	
٣٣/٤ - ناسخة	٣٣	١	١	
٣٤/٤ - ناسخة	٣٤	١	١	
٣٥/٤ - ناسخة	٣٥	١	١	
٣٦/٤ - ناسخة	٣٦	١	١	
٣٧/٤ - ناسخة	٣٧	١	١	
٣٨/٤ - ناسخة	٣٨	١	١	
٣٩/٤ - ناسخة	٣٩	١	١	
٤٠/٤ - ناسخة	٤٠	١	١	
٤١/٤ - ناسخة	٤١	١	١	
٤٢/٤ - ناسخة	٤٢	١	١	
٤٣/٤ - ناسخة	٤٣	١	١	
٤٤/٤ - ناسخة	٤٤	١	١	
٤٥/٤ - ناسخة	٤٥	١	١	
٤٦/٤ - ناسخة	٤٦	١	١	
٤٧/٤ - ناسخة	٤٧	١	١	
٤٨/٤ - ناسخة	٤٨	١	١	
٤٩/٤ - ناسخة	٤٩	١	١	
٥٠/٤ - ناسخة	٥٠	١	١	
٥١/٤ - ناسخة	٥١	١	١	
٥٢/٤ - ناسخة	٥٢	١	١	
٥٣/٤ - ناسخة	٥٣	١	١	
٥٤/٤ - ناسخة	٥٤	١	١	
٥٥/٤ - ناسخة	٥٥	١	١	
٥٦/٤ - ناسخة	٥٦	١	١	
٥٧/٤ - ناسخة	٥٧	١	١	
٥٨/٤ - ناسخة	٥٨	١	١	
٥٩/٤ - ناسخة	٥٩	١	١	
٦٠/٤ - ناسخة	٦٠	١	١	
٦١/٤ - ناسخة	٦١	١	١	
٦٢/٤ - ناسخة	٦٢	١	١	
٦٣/٤ - ناسخة	٦٣	١	١	
٦٤/٤ - ناسخة	٦٤	١	١	
٦٥/٤ - ناسخة	٦٥	١	١	
٦٦/٤ - ناسخة	٦٦	١	١	
٦٧/٤ - ناسخة	٦٧	١	١	
٦٨/٤ - ناسخة	٦٨	١	١	
٦٩/٤ - ناسخة	٦٩	١	١	
٧٠/٤ - ناسخة	٧٠	١	١	
٧١/٤ - ناسخة	٧١	١	١	
٧٢/٤ - ناسخة	٧٢	١	١	
٧٣/٤ - ناسخة	٧٣	١	١	
٧٤/٤ - ناسخة	٧٤	١	١	
٧٥/٤ - ناسخة	٧٥	١	١	
٧٦/٤ - ناسخة	٧٦	١	١	
٧٧/٤ - ناسخة	٧٧	١	١	
٧٨/٤ - ناسخة	٧٨	١	١	
٧٩/٤ - ناسخة	٧٩	١	١	
٨٠/٤ - ناسخة	٨٠	١	١	
٨١/٤ - ناسخة	٨١	١	١	
٨٢/٤ - ناسخة	٨٢	١	١	
٨٣/٤ - ناسخة	٨٣	١	١	
٨٤/٤ - ناسخة	٨٤	١	١	
٨٥/٤ - ناسخة	٨٥	١	١	
٨٦/٤ - ناسخة	٨٦	١	١	
٨٧/٤ - ناسخة	٨٧	١	١	
٨٨/٤ - ناسخة	٨٨	١	١	
٨٩/٤ - ناسخة	٨٩	١	١	
٩٠/٤ - ناسخة	٩٠	١	١	
٩١/٤ - ناسخة	٩١	١	١	
٩٢/٤ - ناسخة	٩٢	١	١	
٩٣/٤ - ناسخة	٩٣	١	١	
٩٤/٤ - ناسخة	٩٤	١	١	
٩٥/٤ - ناسخة	٩٥	١	١	
٩٦/٤ - ناسخة	٩٦	١	١	
٩٧/٤ - ناسخة	٩٧	١	١	
٩٨/٤ - ناسخة	٩٨	١	١	
٩٩/٤ - ناسخة	٩٩	١	١	
١٠٠/٤ - ناسخة	١٠٠	١	١	

هكذا من المأخوذ

درجات ورواتب موظفي مجلس الاعمار المصنفين حسب نظام  
موظفي مجلس الاعمار رقم (١٢٤) لسنة ١٩٦٥

الدرجة	الراتب الشهري		الزيادة السنوية المعدل الشهري دينار
	من	الى	
<b>أ - الصنف الاول</b>			
الدرجة الاولى	٩٤	١١٠	٤
الدرجة الثانية	٧٠	٩١	٣
الدرجة الثالثة	٥٤	٦٨	٢
<b>ب - الصنف الثاني</b>			
الدرجة الرابعة	٤٠	٥٢	٢
الدرجة الخامسة	٣٣	٣٩	١
الدرجة السادسة	٢٤	٣٢	١

## الفصل : ٢٢ - مجلس الاعمار

رقمها	عنوانها	الدرجة الراتب	العدد ٦٦-٦٦	العدد ٦٦	ايفاحات
٥ - مديرية الادارة					
١/٥	مساعد اداري عام	الثانية	١	١	ترفع وظيفة من المادة (١/٣/٥)
٢/٥	رئيس شعبة المعلومات والنشر	الثالثة	١	١	
٣/٥	رئيس شعبة شؤون الموظفين	الثالثة	١	١	
١/٣/٥	رئيس شعبة شؤون الموظفين	الرابعة	١	١	
٤/٥	رئيس ديوان	«	١	١	
٥/٥	سكرتير	«	١	١	
٦/٥	رئيس قسم	«	١	١	
٧/٥	كاتب ، مأمور مشتريات ، مأمور صيانة	«	٣	٣	
٨/٥	ناتسحة	«	١	١	
٩/٥	كاتب ، ناسخ	«	٢	٢	
١٠/٥	كاتب	السادسة	١	١	
٦ - الوظائف غير المصنفة / مع علاوة غلاء					
١/٦	كاتب	٢٩ دينار	١	١	نقل وظيفة الى الفصل (١/٤)
١/١/٦	كاتب	٢٤ دينار	١	١	
٢/٦	كاتب	٢٣ دينار	١	١	
٣/٦	مأمور قسم	٢١ دينار	١	١	
٤/٦	مأمور قسم	١٩ دينار	١	١	
٥/٦	كاتب	١٩ دينار	٢	٢	
٦/٦	مأمور آلة ناسخة	١٨ دينار	١	١	
٧/٦	مراسل	١٧ دينار	١٣	١٣	
٨/٦	جنائي	١٦ دينار	١	١	
٩/٦	مراسل	١٤ دينار	١	١	
١٠/٦	مراسل	١٣ دينار	١	١	
٧ - الوظائف غير المصنفة / بدون علاوة غلاء					
١/٧	مأمور نقلات	٣٨ دينار	١	١	
٢/٧	سائق	٢٦ دينار	٧	٧	
٣/٧	سائق	٢٣ دينار	٢	٢	
١٠			١٠	١٠	
٩٢			٩٢	٩٢	

هكذا من العمل

## نحسب الله الملك محمد السادس

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٣ .

أمر بوضع الانظمة التالية : -

١ - نظام كلية التمريض الاردنية واستخدام الممرضات القانونيات في وزارة الصحة لسنة ١٩٦٦ .

٢ - نظام مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة في وزارة الصحة لسنة ١٩٦٦ .

٣ - نظام معهد تدريب الفنون الطبية لسنة ١٩٦٦ .

١٩٦٦/٦/١٣

### أعضاء المجلس

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية قاسم الزماوي	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير العدل بالوكالة عبد الوهاب المجالي	رئيس الوزراء ووزير الدفاع وصفي التل
وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير المواصلات برق وبريد	وزير المواصلات برق وبريد
وزير الاعمال عبد الحميد شرف	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك ووزير المالية بالوكالة سعيد الدجاني	وزير الاقتصاد الوطني حاتم الزوي
وزير الخارجية اكرم زعير	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل لصفت كمال	وزير الزراعة ووزير الاشغال العامة بالوكالة اسماعيل حجازي

نظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦

## نظام كلية التمريض الاردنية واستخدام الممرضات القانونيات

في وزارة الصحة

صادر بمقتضى المادة ٣٧ / ب من قانون الصحة لسنة ١٩٦٦

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام كلية التمريض الاردنية واستخدام الممرضات القانونيات في وزارة الصحة لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والمهارات التالية المعاني المخصصة لها في هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

الكلية ( كلية التمريض الاردنية ) التابعة لوزارة الصحة التي حلت محل ( مدرسة التمريض الاردنية ) .

الوزير وزير الصحة .

الطالبة الطالبة التي تم انتخابها للالتحاق بالكلية حسب النظام ولا تزال تدرس وتدريب ولم تحصل على شهادة التمريض .

المرضة القانونيه هي الممرضة الحائزة على شهادة في التمريض بعد دراسة لا تقل عن ثلاث سنوات في مدرسة التمريض معترف بها رسميا ولا يقل مستواها العلمي والتدريبي عن ادنى مستوى المناهج العلمي لفن التمريض الذي اقرته منظمة الممرضات الدولية . تشمل عبارة ( الممرضة القانونية ) الممرض القانوني ايضا .

المناهج الدراسي يعني المناهج الدراسي النظري والعمل المقرر لتدريب الممرضات القانونيات والمصدق عليه من الوزير كمنهج اساسي تنقيد به جميع مدارس التمريض المجازة رسميا لتدريب الممرضات القانونيات في المملكة الاردنية الهاشمية .

معلمة التمريض ممرضة قانونية حائزة على شهادة الدراسة الثانوية قبل انتسابها لمدارس التمريض وحائزة على شهادة جامعية في دراسة وتخصص ( تعليم فن التمريض ) ولذا خبرة عملية لا تقل عن سنتين في احد المستشفيات المعترف بها رسميا تكرر كسل وقتها للتعليم .

مديرية الكلية ممرضة قانونية تتمتع بالمقدرة العلمية والفنية والادارية والاخلاقية ، حائزة على درجة جامعية تخصص في علم وتعليم التمريض ولها خبرة فن التمريض العملي وتدريس التمريض مدة لا تقل عن خمس سنوات .

محاضر طبيب او ممرضة قانونية او موظف اختصاصي يقوم بالقاء بعض المحاضرات او تدريس مادة من مواد المناهج الدراسي المقرر بما يتفق مع اختصاص المحاضر .

المادة ٣ - تقوم الكلية بتدريس وتدريب الطالبات لتأهيلهن ليكن بممرضات قانونيات ولا تقتصر للاستخدام في المستشفيات او المراكز التابعة لوزارة الصحة .

المادة ٤ - يجري التدريس النظري والتدريب العملي في الكلية وفق المناهج الدراسي المقرر .

المادة ٥ - مدة الدراسة في الكلية ثلاث سنوات وقد يضاف اليها ثلاثة اشهر لتحسين لغة التدريس .

المادة ٦ - تقبل الطالبات في الكلية حسب الشروط التالية .

- أ - ان تكون اردنية الجنسية .
- ب - ان لا يقل عمرها عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة .
- ج - ان تكون عذراء . وتقبل الامله والمطلقة والحاطبة .
- د - ان تكون قد انتهت الدراسة الثانوية (توجيهي) بنجاح او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم .
- هـ - ان تكون حسنة السيرة والاخلاق وليست من ذوي السوابق .
- و - ان تقدم كفالة مالية مصادقة لدى كاتب العدل يصهد فيها الكفيل بتسديد مبلغ ( ١٥٠ ) ديناراً اردنياً عن كل سنة من سني الدراسة او عن اي سنة من السنين المتبقية من العقد بعد التخرج وتحسب اجزاء السنة بمعدل جزء من اثني عشر جزءاً من المبلغ المقرر وذلك في حالة الطرد لخالفه مسلكية او الرغبة في الاستقالة قبل انتهاء مدة العقد .
- ز - ان تجتاز الفحص الطبي المقرر من قبل اللجنة الطبية في وزارة الصحة .
- ح - ان توقع على عقد تتعهد بموجبه بان تخدم وزارة الصحة بعد التخرج مدة سنة واحدة عن كل سنة دراسية .

المادة ٧ - تعتبر الطالبة اثناء السنة الاولى من تعيينها تحت التجربة ولوكيل وزارة الصحة الاستغناء عنها بتسليم من مديرية الكلية . وفي هذه الحالة لا تطالب بقيمة الكفالة المنصوص عنها في الفقرة (و) من المادة السابقة

المادة ٨ - تفي الطالبة او الممرضة من دفع الغرامات المقررة بموجب هذا النظام اذا انتهت خدمتها لاسباب صحية يقرر من اللجان الطبية المختصة .

المادة ٩ - تجري الفحوص والامتحانات في الكلية على النحو التالي :

- أ - في نهاية السنة الثالثة للتدريب - على الطالبة ان تجتاز بنجاح : امتحانات الكلية النهائية : وتمنح دبلوم التمريض : باسم الكلية الاردنية للتمريض .
- ب - يمن لكل طالبة اجتازت امتحانات الكلية ان تقدم : الامتحانات النهائية للتمريض الموضوعة من قبل وزارة الصحة .
- ج - كل طالبة اجتازت بنجاح الفحص المتقدم من قبل وزارة الصحة تحصل على شهادة في فن التمريض .

المادة ١٠ - اذا قصرت الطالبة في اكثر من موضوعين رئيسيين فلهيئة التدريسية ان تقرر فصلها او اعادتها السنة . واذا قصرت الطالبة في موضوعين يسمح لها تقديم فحص ( اكمال ) خلال شهر فان اخفقت يجوز لاهيئة التدريسية تقرير فصلها او اعادة السنة .

المادة ١١ - أ - تعطى الطالبة راتباً قدره ( ١٥ ) خمسة عشر ديناراً شهرياً .

ب - يصبح الراتب في الصف الدراسي الثاني ( ١٧ ) سبعة عشر ديناراً شهرياً .

ج - يصبح الراتب في الصف الدراسي الثالث ( ٢٠ ) عشرون ديناراً شهرياً .

المادة ١٢ - اذا تروجت الطالبة اثناء مدة الدراسة ، تطالب بقيمة الكفالة المنصوص عنها في الفقرة (و) من المادة ٦ من هذا النظام .

المادة ١٣ - توقع عقوبة الطرد على الطالبة لسوء السلوك او لخالفتها قوانين او انظمة او تعليمات وزارة الصحة .

المادة ١٤ - تؤمن وزارة الصحة المسكن والطعام واللباس الرسمي اثناء مدة الدراسة .

المادة ١٥ - تمنح مكافآت الكلية والطالبات وجميع الموظفين فيها اجازة سنوية مدتها شهراً واحداً تتوقف اثناءها الدراسة والتدريب .

المادة ١٦ - ترصد مخصصات مالية خاصة بالكلية ضمن ميزانية وزارة الصحة لتصرف على مشاريع الكلية ومن ضمنها :

- أ - تزويد المكتبة بالكتب الحديثة الخاصة بالتمريض وملاحقها .
- ب - تزويد الكلية بالاوزام الفنية .
- ج - التشجيع على الانتساب للمدرسة .

د - اعداد البرامج الترفيهية ، والرحلات التعليمية .

المادة ١٧ - يعين وزير الصحة لجنة لاتقاء طالبات التمريض لا يقل عددها عن ثلاثة اشخاص :

المادة ١٨ - للوزير اصدار التعليمات الادارية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من الأدلة



## نظام مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة

## في وزارة الصحة

صادر بمقتضى المادة ( ٣٧ / ب ) من قانون الصحة ١٩٢٦

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والمعارات التالية المعاني المخصصة لها حياً وردت في هذا النظام الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

المدرسة	مدرسة القبالة التابعة لوزارة الصحة .
السوزير	وزير الصحة .
الوكيل	وكيل وزارة الصحة .
الطالبة	الطالبة التي تم انتخابها للالتحاق بالمدرسة حسب احكام هذا النظام ولا تزال تدرس وتندرب ولم تحصل على شهادة القبالة .

المادة ٣ - تقوم المدرسة بتدريس وتدريب الطالبات لتأهيلهن ليكن قابلات قانونيات للاستخدام في وزارة الصحة .

المادة ٤ - يجري التدريس النظري والتدريب العملي في المدرسة وفق المتاج الذي يقرره الوزير .

المادة ٥ - مدة الدراسة في المدرسة ستان وقد يضاف اليها ثلاثة اشهر لتحسين لغة التدريس .

المادة ٦ - تقبل الطالبة في المدرسة حسب الشروط التالية : -

- أ - ان تكون اردنية الجنسية .
- ب - ان لا يقل عمرها عن ( ١٧ ) سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة .
- ج - ان تكون عذراء او ارملة او مطلقة .
- د - ان تكون قد انتهت الدراسة الثانوية او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها .

٥ - ان تكون حنة السيرة والاخلاق وليست من ذوي السوابق .

و - ان تقدم كفالة مالية مصادقة لدى كاتب العدل يتعهد فيها الكفيل بتسديد مبلغ ( ١٥٠ ) مائة وخمسين ديناراً اردنياً عن كل سنة من سني الدراسة او عن أي سنة من السنين المتبقية من العقد بعد التخرج . وتحسب اجزاء السنة بمعدل جزء من اثني عشر جزءاً من المبلغ المقرر وذلك في حالة الطرد مخالفة لمسلكية او الرغبة في الاستقالة قبل انتهاء مدة العقد .

ز - ان توقع عقداً تتعهد فيه ان تخدم وزارة الصحة بعد التخرج مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

المادة ٧ - تكون مدة التدريب في القبالة للمرضيات القانونية عشرة اشهر وتقسم كما يلي : -

- أ - الفترة الاولى اربعة اشهر .
- ب - الفترة الثانية ستة اشهر .
- والتجربات الصف الثالث ثانوي ( التوجيهي ) اربعة وعشرون شهراً تقسم كما يلي : -
- أ - الفترة الاولى ثمانية عشر شهراً .
- ب - الفترة الثانية ستة اشهر .

المادة ٨ - تجري الفحوص والامتحانات على النحو التالي :

- ١ - في نهاية السنة اسابيع الاولى من التعليم وهي فترة التعرف الى المواضيع والدراسة .
- ٢ - بعد ستة اشهر من التجربة .
- ٣ - بعد مضي الفترة الاولى من التعليم ( السنة الاولى ) .
- ٤ - في نهاية السنة الثانية للتدريب على الطالبة ان تجتاز بنجاح الامتحانات النهائية بمدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة وتم تمنح دبلوم باسم ( مدرسة القبالة ورعاية الامومة والطفولة ) .
- ٥ - يحق لكل طالبة اجتازت امتحانات المدرسة ان تقدم الامتحانات النهائية للقبالة ورعاية الامومة والطفولة من قبل وزارة الصحة .
- ٦ - كل من تجتاز فحص وزارة الصحة بنجاح تعطى لها شهادة في التوليد ورعاية الامومة والطفولة .
- ٩ - اذا قصرت الطالبة في اكثر من ثلاثة مواضيع للهيئة التدريسية بموافقة وزير الصحة ان تقرر فصلها او اعادتها السنة الدراسية . واذا قصرت الطالبة في ثلاثة مواضيع او اقل فيجوز لها تقديم الفحص في تلك المواضيع خلال شهر ، فاذا اخفقت فيجوز للهيئة التدريسية بموافقة وزير الصحة تقرير فصلها او اعاده السنة .
- ١٠ - تعتبر الطالبة اثناء السنة الاولى من تعيينها تحت التجربة ولكل وزارة الصحة الاستثناء عنها بتنسيب من مديرية المدرسة وفي هذه الحالة لا تطالب بقيمة الكفالة المنصوص عنها في الفقرة ( و ) من المادة ( ٦ ) من هذا النظام .

المادة ١١ - تعطى طالبة السنة الاولى في القبالة راتب مقداره ( ١٥ ) خمسة عشر ديناراً شهرياً . ويصبح الراتب في الصف الدراسي الثاني ( ١٧ ) سبعة عشر ديناراً شهرياً .

هكذا من المأهول

المادة ١٢ - أ - تخضع جميع الطالبات للانظمة والقوانين التي تفرضها وزارة الصحة .

ب - توقع عقوبة الطرد على الطالبة لسوء السلوك في حالة مخالفة قوانين او انظمة او تعليمات وزارة الصحة .

المادة ١٣ - اذا تزوجت الطالبة اثناء مدة الدراسة ، تطالب بقيمة الكفالة المنصوص عنها في الفقرة ( و ) من المادة ( ٦ ) من هذا النظام .

المادة ١٤ - أ - تؤمن وزارة الصحة نفقات اسكان واطعام الطالبات اثناء مدة الدراسة .

ب - تصرف للطالبة الالبسة حسب نظام الالبسة المعمول به في وزارة الصحة .

المادة ١٥ - تعفى الطالبة من دفع الغرامات المقررة بموجب هذا النظام اذا انتهت خدماتها لاسباب صحيه بقرار من اللجان الطبية المختصة .

المادة ١٦ - للوزير اصدار التعليمات الادارية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

هكذا من المأهول

نظام رقم ( ٧٠ ) لسنة ١٩٦٦

## نظام معهد تدريب الفنون الطبية

صادر بمقتضى المادة ٣٧ ب / من قانون الصحة لسنة ١٩٢٦



المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معهد تدريب الفنون الطبية لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعين المعهد مدير يكون مسؤولا امام المساعد الاداري لوكيل وزارة الصحة عما يلي :-

١ - وضع البرامج والمناهج لكل دورة من المهن الطبية حسب الانظمة والارشادات الصادرة عن وكيل وزارة الصحة .

٢ - ادارة وتنظيم المدرسين وتوزيع اعمالهم والاشراف عليها للوصول الى المستوى الرفيع من التدريب النظري والعمل .

٣ - تنسيق العمل فيما بين المدرسين والمدرسين للمواضيع النظرية والمدرسين في المستشفيات او المؤسسات الفنية التابعة لوزارة الصحة في المواضيع العملية .

٤ - العمل على تطوير المناهج والبرامج لتنمى مع التقدم الفني والعلمي لهذه المهن في المساعد والمؤسسات العالمية .

المادة ٢ - يساعد المدير في مهامه .

أ - رئيس شؤون التدريب

ويكون مسؤولا امام مدير المعهد عن ،

١ - ادارة وتنظيم العمل للمدرسين في مختلف المهن ،

٢ - توزيع الاعمال على هؤلاء المدرسين وتنسيقها فيما بينهم وبين المدرسين في المواضيع العملية في المستشفيات والمؤسسات الفنية .

٣ - العمل على تقدم المدرسين كل في مهنته علميا وفنيا لتقديم ارفع المستويات في التدريب .

٤ - العمل على توفير وسائل الايضاح العصرية واستعمالها على احسن وجه في التدريب .

ب - وكيل ادارة المعهد

ويكون مسؤولا امام مدير المعهد عن .

١ ( قلم المعهد

أ - ادارة وتنظيم الموظفين في هذه الدائرة من كنية ومحاسبين وتوزيع الاعمال عليهم والاشراف عليها .

ب- التأكد من سير العمل فيما يتعلق بالمراسلات من توريد وتصدير وحفظ ومراقبة سجلاتها .  
ج- الاشراف على العمل في قسم النسخ والترجمة وتنسيق العمل في هذه الدائرة مع رئيس شؤون التدريب فيما يتعلق بنسخ وترجمة المحاضرات والدروس .

#### ٢) الاعاشة والمطبخ

أ - استلام وتخزين المواد الغذائية حسب المرتبات الموضوعة والتأكد من انها في حالة جيدة وصالحة للاستهلاك البشري .  
ب- مراقبة حالة المطبخ من ناحية النظافة العامة للاراني والادوات وكذلك مراقبة عملية الطهي لتكون على الشكل الصحيح من حيث النوعية والكمية .  
ج- المراقبة والتأكد من ان الفضلات توضع في اوعية محكمة وتطرح في الاماكن المعدة لذلك .  
د - التأكد من ان الطعام قد وزع على التلاميذ تحت اشراف مسؤول الاعاشة والمطبخ .

#### ٣) الابنية والسوازم

أ - استلام الابنية والمنشآت التي يشغلها المعهد .  
ب- صيانة الابنية والمنشآت والتأكد من انها دائماً في حالة جيدة وملاحقة اصلاحها وصيانتها .  
ج- الاستلام والتخزين المصنف وتوزيع وصرف السوازم والاثاث لجميع الاقسام في المعهد حسب المرتب الموضوع .  
د - تنظيم سجلات دقيقة بين فيها الموجود والمصرف من مختلف السوازم .  
هـ - صيانة هذه السوازم والعمل على مراقبة وجودها بحالة جيدة في كل وقت .  
و - تنظيم القيودات في الاثاث والسوازم التي اصبحت غير صالحة للاستعمال ورفعها الى مدير المعهد لتوريدها او شطبها اما السوازم القابلة للاصلاح فيعمل على ارسالها للمختصين لاصلاحها .

#### ٤) النقلات

أ - يكون مسؤولاً عن تأمين وصيانة السيارات اللازمة لنقل الطلبة من المعهد الى مراكز التدريب العملي والى الحقل .  
ب- تأمين نقل المحاضرين من وإلى المعهد .

المادة ٤ - ينتخب المنشوب للدورات في المعهد الصحي للفنون الطبية وتُدفع الرواتب اثناء التدريب حسب الشروط التالية : -

#### ١) التعريض العملي

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن الثالث الاعدادي .
- ٢ - ان لا يقل عمر المنتسب عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - يؤمن له المأكل والملبس وراتب شهري قدره ثمانية دنانير .
- ٥ - مدة الدراسة سنة واحدة للنظري والعملي .

#### ب) مساعد المختبر

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي للمنتسب عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمر المنتسب عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - مدة الدراسة سنتان متتاليتان للنظري والعملي .
- ٤ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٥ - ان يعطى راتباً شهرياً مقداره ( ١٥ ) ديناراً .

#### ج) لمصور الاشعة

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي للمنتسب التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمر المنتسب عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة سنتان متتاليتان للنظري والعملي .
- ٥ - ان يعطى راتباً شهرياً قدره خمسة عشر ديناراً .

#### د) مساعد الصيدلي

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمر المنتسب عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة سنتان متتاليتان للنظري والعملي .
- ٥ - يتقاضى راتباً شهرياً قدره خمسة عشر ديناراً .

#### هـ) مساعد معالج حكسي

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمره عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة سنتين للنظري والعملي .
- ٥ - يتقاضى راتباً شهرياً قدره ( ١٥ ) ديناراً .

#### و) مساعد ممرض اسنان

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمره عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة سنة للنظري والعملي .
- ٥ - يتقاضى راتباً شهرياً قدره ( ١٥ ) ديناراً .

كل من الأعمال

## ز) ميكانيكي اسنان

- ١ - ان يكون المنتسب قد أنهى دورة مساعد مجرى اسنان بنجاح .
- ٢ - مدة الدراسة سنة واحدة .

## ح) لفشش الصحة

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمره عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة سنة للنظري والمعمل .
- ٥ - يتقاضى راتباً شهرياً قدره ( ١٥ ) ديناراً .

## ط) للمعاون الصحي العام

- ١ - ان لا يقل المستوى الثقافي عن التوجيهي .
- ٢ - ان لا يقل عمره عن ( ١٧ ) سنة .
- ٣ - ان يكون حسن الالام باللغة الانكليزية .
- ٤ - مدة الدراسة ١٨ شهراً مقسم على الوجه التالي :  
أ - سنة تمرين عملي  
ب - ستة اشهر في مختلف الفروع التالية من الصحة العامة المختبرات - التنظيف الصحي -  
الوقاية الصحية - مساعد صيدلي .
- ٥ - يتقاضى راتباً شهرياً قدره ( ١٥ ) ديناراً .

المادة ٥ - لوزير الصحة اصدار التعليمات الادارية اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام :

## نظام معدل لنظام امتحانات شهادتي الدراسة الثانوية العامة والاعدادية

بمقتضى المادة ( ٣١ ) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦ / ٦ / ٨  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٦٦

## نظام معدل لنظام امتحانات شهادتي الدراسة الثانوية العامة والاعدادية

صادر بمقتضى المادة ( ٥٧ ) من قانون التربية والتعليم رقم ( ١٦ ) لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام امتحانات شهادتي الدراسة الثانوية العامة والاعدادية لسنة ١٩٦٦ )  
ويقرأ مع النظام رقم ( ١٧ ) ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة ( ١٠ ) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :- ( المادة ١٠ - لوزير التربية  
والتعليم ان يسمي الاشخاص الذين يستحقون اجور النقل وعلاوات السفر المحددة في نظام الانتقال  
والسفر رقم ١٦ لسنة ١٩٦٦ بالاضافة الى ما يستحقونه من اجور بموجب احكام هذا النظام .

المادة ٣ - تضاف المادة الجديدة التالية على النظام الاصيل برقم ( ١١ ) وترقم المادة ( ١١ ) منه برقم ( ١٢ ) :-  
( المادة ١١ - يكون الدوام اليومي للذين يعملون في التصحيح في الامتحانات كما يلي :-

أ - من الساعة السابعة والنصف صباحاً وحتى الساعة الواحدة بعد الظهر .  
ب - من الساعة الرابعة بعد الظهر وحتى الساعة السابعة والنصف مساءً .

١٩٦٦ / ٦ / ٨

## مختبر طلال

وزير الداخلية للشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة	رئيس الوزراء
البرلمانية والقروية	الوزراء ووزير الداخلية بالوكالة	وزير الدفاع
قاسم الريماوي	عبد الوهاب المجالي	وصفي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات
التربية والتعليم	الصحة	بدرق وبريد
ذوقسان الهنداوي	احمد ابو قرة	فضل الدلقموني
وزير	وزير المواصلات ميناء طبراًن سكك	وزير
الاعلام	وزير المالية بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	سعيد النجاني	حاتم الزعبي
وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير الزراعة ووزير
الخارجية	الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	الاشغال العامة بالوكالة
حازم لسيه	لصفت كمال	اسماعيل حمجازي

هكذا من الله على

## نظام الميزانية العامة للدولة

بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٦  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦

## نظام إلغاء النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٢

-----

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام إلغاء النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٦/١٣ .  
المادة ٢ - يلغى النظام رقم (٥١) لسنة ١٩٦٦ بحيث يعود الحال الى ما كان عليه قبل وضعه .

١٩٦٦/٦/١٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون	رئيس الوزراء
لشؤون البلدية والقروية	رئاسة الوزراء ووزير المدلية بالوكالة	وزير الدفاع
قاسم الريماسي	عبد الوهاب الجبالي	وصلي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات
التربية والتعليم	الصحة	برق وبريد
ذوقان الهنداوي	احمد ابو قوره	
وزير	وزير المواصلات	وزير
الاعلام	ميناء طيران سكك ووزير المالية بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	صعيد السديجاني	حاتم الزعي
وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير	وزير الزراعة
الخارجية	الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالة	وزير الاشغال العامة بالوكالة
اكرم زغير	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

## نظام الميزانية العامة للدولة

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور  
الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ ،  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٦ ،  
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧٣) لسنة ١٩٦٦

## نظام إلغاء النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦

صادر بمقتضى المادة (٢) من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨  
المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام إلغاء النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ ) ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٦/١٣ .  
المادة ٢ - يلغى النظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦ بحيث يعود الحال الى ما كان عليه قبل وضعه .

١٩٦٦/٦/١٣

أحمد بن طلال

وزير الداخلية لشؤون	وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رئاسة	رئيس الوزراء
البلدية والقروية	الوزراء ووزير المدلية بالوكالة	وزير الدفاع
قاسم الريماسي	عبد الوهاب المجالي	وصلي التل
وزير	وزير	وزير المواصلات
التربية والتعليم	الصحة	برق وبريد
ذوقان الهنداوي	احمد ابو قوره	
وزير	وزير المواصلات / ميناء طيران سكك	وزير
الاعلام	وزير المالية بالوكالة	الاقتصاد الوطني
عبد الحميد شرف	سعيد الدجاني	حاتم الزعي
وزير	وزير الانشاء والتعمير ووزير الشؤون	وزير الزراعة ووزير
الخارجية	الاجتماعية والعمل بالوكالة	الاشغال العامة بالوكالة
اكرم زغير	نصفت كمال	اسماعيل حجازي

هذا من المأهول

نظام رقم (١) لسنة ١٩٦٦

## نظام معدل للنظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي

رقم (٥) لسنة ١٩٦٣

صادر بالاستناد الى المادة (٢٩) من قانون المؤسسة رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣

○○○○○○

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( النظام المالي لمؤسسة الاقراض الزراعي المعدل رقم (١) لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع النظام المالي للمؤسسة رقم (٥) لسنة ١٩٦٣ ، المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ، كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من ١/٤/١٩٦٦ .

المادة ٢ - تعني السنة المالية سنة كاملة تبدأ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة ابتداء من ١/١/١٩٦٧ وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول التالي باستثناء السنة الحالية فتعتبر السنة المالية تسعة اشهر تبدأ من اليوم الاول من شهر نيسان سنة ١٩٦٦ وتنتهي في اليوم الاخير من شهر كانون الاول سنة ١٩٦٦ .

المادة ٣ - يستبدل تاريخ اليوم الاول من شهر نيسان حينما ورد في النظام الاصلي وانظمة المؤسسة الاخرى باليوم الاول من شهر كانون الثاني ، ويستبدل تاريخ اليوم الاخير من شهر آذار باليوم الاخير من شهر كانون الاول اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا النظام .

المادة ٤ - تلغى اية احكام اخرى وردت في النظام الاصلي او انظمة المؤسسة الاخرى الى الحد الذي لا يتعارض مع احكام هذا النظام .

في ٣٠/٤/١٩٦٦ .

امين عام مجلس الاعمار وكيل وزارة الزراعة نائب المدير العام وامين السر المدير العام ورئيس مجلس الادارة محمد القرعان

مدير الاراضي والمساحة  
صبيحي الحسن

عضو عضو عضو عضو

## الاتفاقيات

قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ٢٣/٣/١٩٦٦ الموافقة على التعديلات المقترحة ادخلها على الاتفاقية المعقودة ما بين الحكومة وجمعية العناية بالاطفال للكمونولث البريطاني بشكلها التالي :

## تعديل الاتفاقية

## المعقودة فيما بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية العناية بالاطفال للكمونولث البريطاني

○○○○○○

تم الاتفاق فيما بين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل نيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والكولونيل ر . ي . س . سكلتون نيابة عن جمعية تعانة بالاطفال للكمونولث البريطاني على اجراء التعديلات التالية على الاتفاقية المعقودة بين الطرفين والمنشورة في العدد ١٦٦١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١/٨/١٩٦٣ : -

اولا : المادة ١ - ب - تصبح كما يلي : -

« الاطعمة والادوات والاوزام الضرورية لبرامج الجمعية ومراكزها » .

ثانيا : المادة ١ - ج - تصبح كما يلي : -

« السيارات (وقطع الخار) اللازمة لعمل الفرق بما فيها السيارات الخاصة بالموظفين الرئيسيين غير الاردنيين باستثناء من كان منهم مقبلا في الاردن قبل التحاقه بالعمل في الجمعية ، شريطة ان لا يشمل ذلك ما يمنع استيراده منها .

ثالثا : المادة ١ - د - تصبح كما يلي : -

« الاثاث والادوات المنزلية الضرورية لاستعمال الموظفين غير الاردنيين . والمواد الاستهلاكية الضرورية لاستهلاك هؤلاء الموظفين والاثاث والادوات المنزلية والامثلة الشخصية التي تخص الموظفين غير الاردنيين التي ترافقهم عند وصولهم الى الاردن او تصل خلال اربعة اشهر من وصولهم . ويشترط في ذلك ان تحدد المواد الاستهلاكية الى القدر اللازم لهؤلاء الموظفين وان يستثنى منها ما يصنع في الاردن » .

رابعا : المادة ٢ - تضاف الى آخرها عبارة « او رسوم المكوس » .

وقعت في هذا اليوم التاسع عشر من شهر أيار سنة ١٩٦٦

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية  
صالح يرقان

عن جمعية العناية بالاطفال للكمونولث البريطاني  
R. Skelton

كلنا من الشعب